جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي

لسانيات عربية

رقم: ل.ع/67

إعداد الطالبتين:

- حرزلي رانية
- شلبي نادية

يوم: 28/06/2022

القاعدة النّحويّة والاستعمال الشّعري
دراسة في الضرورات الشّعريّة

لجنة المناقشة:

فهيمة لحلوحي	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
محمد مغناجي	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مقررا ومشرفا
زينب بوبقار	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكـــــر وعرفـــان

بتمام النعمة وجَبَ الشكر لله تعالى الذي وفقَّ وأعان ومن تمام شكره، شكر وعظيم العرفان الأستاذ المشرف "محمد مغناجي" الذي شرفنا بقبوله الإشراف على هذا البحث، فجزاه الله خير الجزاء.

كما نتوجه بالشكر الجزيل للدكاترة الأفاضل: ملاوي محمد الأمين، غشة جمال.

نشكر كذلك الطالب عبد المنعم سرحاني وكل طالب وإطارات قسم الأدب العربي.

شكرًا لكم جميعًا.

إهـــداء

الحمد لله الذي أعانني على هذا العمل حمدا كثيرا وبعد، أهدي كلماتي المتواضعة:

إلى صويحباتي في المدرسة القرآنية الإمام ورش عن نافع لتحفيظ القرآن الكريم

تحية خالصة منّي لَكُنَّ يا خير صحبة في هذه الحياة.

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء على قلبي فردًا فردًا الذين دعوا الله مخلصين ليفرحوا بي.

إليك أمي الحبيبة { **أم هانئ**} أهدي هذه الكلمات التي لم ولن توفيكِ حقّكِ حتى يجفَّ قلمي، يا مَنْ آمنت بقدرتي على النجاح بعدما نالَ منّي اليأس ما نال –سامحني الله- كما آمنتْ أمنا خديجة رضي الله عنها بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ،وكما لم ينسَ الرسول الكريم موقفها ذاك معه طوال حياته ،كذلك أنا سأتذكر حبك دعمك لي ما حييت.

ولأبي العزيز { **علي**} -رعاه الله- يا من وفرت لي ما تستطيع من إمكانيات حتى أبلغ مبلغي هذا في طريق العلم ، شكرًا يا أبي الغالي على كل شيء.

إلى صديقاتي: **هديل، إبتسام، نور الهدى،إكرام،منيرة،مروة،حسناء،سهيلة ،شمس.**

إلى حبيباتي – **صحبة أجمل صدفة**- داخل وخارج الوطن ومِن شتَّى البلدان العربية مَنْ دعمني بكل صدق وحب فما جزاء الحب إلاّ كل الحب.

إلى أساتذتي الذين دعموني قولا وفعلا :**غشة جمال ، ملاوي الأمين، حملاوي هاجر ، شبري فلة ، بوعكاز فاطمة الزهراء.**

إلى رفيقتي في هذا العمل وصديقتي: **شلبي نادية** .

وفي الأخير أهدي كل الحب الكبير والشكر الجزيل

لمن نسيه قلمي ولم ينساه قلبي.

رانيـة

إهـــــــداء

الحمد لله وكفى والصّلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفَّى أمَّا بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح مهداة

إلى الوالدين الكريمين حفظها الله

إلى طوق نجاتي... أختي الكبرى سامية وربيع البيت وزهوره سميرة

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال.

إلى رفيقة روحي مساندتي صونيا

إلى حبات قلبي أولاد وبنات أخواتي: فراس، مريم، رفيق، رتاج، أميمة، مصطفى، مقبل، حفظهم الله ورعاهم ونفع بهم آمين

إلى رفيقات دربي العزيزات: رانية علال، مسعودة دريش

وكل صديقاتي اللواتي خَفَفْن عليَّ أيام الدراسة الصعبة: هدى، فضيلة، حياة، حليمة، نسرين

أصحاب الفضل علي وفي مقدمتهم أستاذاي الفاضلان الكريمان: غشة جمال، بسعودي محمد السعيد، والأستاذ ملاوي الأمين

وإلى صديقتي وزميلتي في إنجاز هذا العمل رانية حرزلي

نادية

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

مقدمـــة

الفصل الأول: مفاهيم في الضرورة الشعرية والقاعدة النحوية

أولًا: ماهية الضرورة الشعرية..... 6

1: مفهوم الضرورة الشعرية.....6

1_1 لغة.....6

1_2 اصطلاحًا.....7

2: آراء النحاة في الضرورة الشعرية.....8

2_1 رأي سيبويه.....9

2_2 رأي ابن مالك.....10

2_3 رأي ابن جني والجمهور.....13

2_4 رأي ابن فارس.....16

3: الأوجه التسعة للضرورة الشعرية..... 17

1/ ضرورات الحذف والنقص.....18

1_1حذف حركة.....18

1_2 حذف حرف.....18

1_3 حذف كلمة.....18

1_4 حذف جملة.....19

2/ ضرورات الزيادة.....19
2_1 زيادة حركة.....19
2_2 زيادة حرف.....19
2_3 زيادة كلمة.....19
3/3 ضرورات التغيير.....20
3_1تذكير المؤنث وتأنيث المذكر.....20
4/ الضرورة القبيحة.....20
4_1 ترخيم المنادى.....20
5/ الضرورة المعتدلة.....21
5_1 مدّ القصور.....21
5_2 وصل همزة القطع.....21
5_3 قطع همزة الوصل.....22
6/ الضرورة المقبولة.....22
6_1 قصر الممدود.....22
6_2 صرف الممنوع من الصرف.....22
7/ الضرائر الصرفية.....23
7_1 إطالة الحركات القصيرة في البنية.....23
1_أ الإشباع في الفعل.....23
1_ب. الإشباع في الاسم.....25

2_7. تقصير الحركات الطويلة.....25

3_7. استعمال"هو" و" هي" في الشعر.....26

8/ الضرورات النّحويّة.....27

1_8. الفصل بين المتضامين.....28

1_8_أ. الفصل بين المضاف والمضاف إليه.....29

1_8_ب. الفصل بين التمييز والمميز.....29

1_8_ج. الفصل بين الجار والمجرور.....30

2_8. حذف أحد المتضامين.....30

2_8_أ. حذف "أن" الناصبة.....30

2_8_ب. تقديم المستثنى.....31

2_8_ج. تقديم الفاعل عن الفعل.....32

ثانيًا: في القاعدة النحوية.....33

1_ مفهوم القاعدة.....33

1_1 لغة.....33

1_2 اصطلاحًا.....34

2- أنواع القواعد النّحويّة.....35

1_2 قواعد التوجيه.....35

2_2 قواعد الأبواب.....37

1_2 باب أقسام العربية.....37

2_2 باب الإعراب.....38

2_3 باب الفاعل والمفعول به.....40

2_4 باب المبتدأ والخبر.....42

2_5 باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر.....42

2_6 باب الأفعال.....43

2_7 باب النعت.....44

2_8 باب العطف.....45

2_9 باب التوكيد.....45

2_10 باب منصوبات الأسماء.....46

2_11 باب الضمير.....49

2_12 باب الأسماء التي لا تنصرف.....50

3- مميزات القاعدة.....52

الفصل الثاني: لغة الشعر بين الإبداع والضرورة

1-مظاهر الضرورة الشعرية في العصور الأدبية.....55

1_1. ضرورة الحذف والنقص.....55

1_2. ضرورة الزيادة.....56

1_3. الضرورة القبيحة.....57

1_4. الضرورة المعتدلة..... 61

1_5. الضرورة المقبولة.....62

1_6. الضرورات الصرفية.....63

1_7. الضرورات النّحويّة.....65

الخاتمـــة.....81

قائمة المصادر والمراجع.....84

ملخص

مقـدمة

مقدّمــة

تتميزُ اللغة العربية بما لا تتميزُ به غيرها من اللغاتِ الأخرى مِن مرونةٍ في تَركِ الحرية للمُتكلِّمِ فيقَدِّمُ مِن حديثِهِ ما يشاء أو يؤخّر، ويتمُّ هذا من خِلال قواعدٍ واضحةٍ تَضْمَنُ سَلامةَ القولِ والمعنَى.

ولمَّا كانتِ الحاجةُ لأمرٍ مِن الأمورِ قَد تضْطَرُّ الإنسانَ إلى عملِ ما هو ممنوعٍ وغير مرغوب ـ وهذه الحاجة هنا ـ هي حاجةُ الشَّاعرِ للتقَيُّدِ بالوزنِ والقافية، التي دفعتِ الشَّاعر إلى الخروجِ عن أصولِ اللغةِ والنَّحو والصَّرفِ، والمتَأمِّلُ في مُتونِ وحَواشي المُدَوَّناتِ النَّحويةِ العربيةِ لَيجِدُ دون إطالةِ الإمعانِ ذلِكَ الحَشْدَ الضَّخمَ والكَمَّ الهائِلَ من الشَّواهدِ الشِّعريةِ التي مِنها اِسْتُنْبِطَتِ القواعدُ والمعاييرُ النَّحوية، شواهِدٌ لِشعراءٍ أنْصَفتهُم المُدَوناتُ العربيةُ بكثيرِ الذِّكر.

والنَّحوُ بطبيعتهِ يَنْزَعُ إلى التَّقعيدِ والتَّنميطِ، وبِمُجَردِ أنْ تَسْتَوِي القاعِدةُ النَّحويةُ في الإطرادِ والمُمارسَةِ والتَّطبيقِ حتَّى تتَحوَلَ إلى مِعيارٍ مَرْجِعيٍّ يَفرِضُ هَيْمنَتهُ على مَجرَى الكلامِ.

وهكذا عَظُمت قيمةُ النَّحو الذي كانت له السُّلطة في دَفْعِ التَّمردِ والخروجِ عن الأعرافِ؛ فكان الحِصنُ المَنيعُ والحامِي للغةِ العربيةِ من جُموحِ التَّطورِ، ولكنَّهُ يَعكسُ في الوقتِ ذاتِهِ عبقريةَ هذه اللغةِ الإستثنائية. ويَتَجلَّى لنا هذا الإحتدامُ والتَّجاذبُ بين معايير نحويَّةٍ ولغَةٍ شِعريَّةٍ تُحاوِلُ الإفلاتَ لِتَستجيبَ لنِداءِ جمالِيتِها الخاصَّةِ وأسلوبِها المميز؛ فظهرت في الشعر حالات لم تراعَ فيها هذه المعايير، حيث خرج الشُّعراء عن تلك الأحكام اللغوية والنَّحوية المعروفة والمشهورة، ومن هنا نشأَ الإشكالُ في الشِّعر دونَ النثرِ، وهو مَا أصبحَ يُعرف بِاسم " الضَّرورة الشِّعرية".

مِن هنا تظهرُ أهميةُ البحثِ في كونهِ يُبرِز الأصولَ والقواعدَ النَّحويةَ في مقابلِ الضَّرورات الشِّعرية.

ولذلكَ سيكون موضوعُ البحث:" **القاعدة النَّحوية والإستعمال الشِّعري، دراسة في الضَّروراتِ الشِّعرية**".

وما دفعنا لِاختيارِ هذه الدِّراسةِ أسبابٌ عديدةٌ، منها العلمية وأخرى ذاتية، فأمَّا العلميةُ فتظهرُ في قضيةِ الضَّرورةِ الشِّعريةِ وسعي النُّحاة لضبطِها من خِلال قواعدٍ نحويةٍ وُضعتْ لهَا.

أمَّا الأسبابُ الذاتيةُ؛ فهي اِهتمامُنا بما تتميزُ به لغةُ الشِّعر دونَ النثر وذلك التناقضُ المثيرُ للاِطلاع فتارةً تكونُ الأبيات الشِّعرية شواهدً يَستدلُ بها النُّحاة للاِحتجاجِ بعدَ القرآنِ الكريم والحديثِ النَّبوي الشَّريف، وتارةً أخرى تكون من شاذِّ الكلامِ الذي يحتاج إلى الضَّبط والتَّعديل.

كما يهدف هذا البحث إلى دراسة أنواع الضرورات الشعرية من خلال نماذج تطبيقية من مختلف العصور الأدبية على سبيل الجمع لا على سبيل الترتيب.

ولهذا أردنا من خِلال هذا البحثِ تسليطَ الضَّوء على هذا الجانبِ من الموضوع، وأن نجيب من خلالهِ على الإشكاليةِ التي شغلتنا منذُ بادئ الأمرِ، والتي سنعلمُ إجابتَها في نهايةِ هذا البحث:

هل العلاقة بين القاعدة النَّحويةِ والضَّرورةِ الشِّعريةِ علاقةٌ تكامليةٌ أمْ تصادمٌ بين ضوابطِ النُّحاةِ وإبداعِ الشُّعراءِ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة العديدة منها:

- ما مفهوم الضَّرورةِ الشِّعريةِ؟ وفيما تمثلتْ آراءُ النُّحاةِ الأوائلِ حولها؟
- ما هي أوجه الضَّرورة الشِّعرية؟
- ما المقصودُ بالقاعدةِ النَّحوية؟ وما هي أنواعُها؟
- وما مميزاتُ هذه القواعد؟

وللإجابة عن هذه التَّساؤلات اِعتمدنا على خطة ممنهجة قُسمت كالتَّالي: مقدمة، فصل نظري وفصل تطبيقي وخاتمة:

حاولنا في تمهيد كل فصل الإحاطة بمضمون العناصر وإعطاءِ نبذةٍ شاملةٍ بما جاءَ في الفصلِ لتكونَ لدى قارئ البحث لمحة أو فكرة عامة توضح له ما هو مقبلٌ على دراستهِ أو تقييمهِ.

وتعرضنا في الفصل النظري الذي حملَ عنوان " **مفاهيم في الضَّرورة الشِّعرية والقاعدة النَّحوية**": لمفهوم الضَّرورة الشِّعرية لغةً وإصطلاحًا، وآراء النُّحاة فيها مثل: "رأي سيبويه ورأي إبن جني وغيرهم، الأوجه التِّسعة للضَّرورة، مفهوم القاعدة النحوية لغة وإصطلاحا، أنواع القواعد النحوية، مميزات هذه القواعد.

وتحدثنا في الفصل التطبيقي المُعنونِ بـ:" **لغة الشِّعر بين الإبداع والضَّرورة** "، تحته عنوان فرعي "**مظاهر الضَّرورة الشِّعرية في العصورِ الأدبيةِ** "حيث قمنا فيه بدراسة إحصائية تمَّ فيها إستخراج أنواع الضَّرورات:(ضرورة الحذف والنقص، ضرورة الزيادة، ضرورات صرفية وضرورات نحوية، ضرورة الإبدال والتغيير) من مختلف الدواوين الشِّعرية ثم عقبتها دراسة تحليلية لهذه الأنواع وصولاً إلى الخاتمة التي كانت عبارةً عن حوصلةٍ عامة وشاملة لِمَا توصلنا له مِن نتائج.

وقد قام البحث على **المنهج الوصفي** القائم على وصفِ وتحليلِ أنواع الضرورات، للوصول إلى المقصود من الأبيات الشعرية التي تضمنها بحثنا، مُلحقين تحت كل بيتٍ منها قاعدةً نحويةً تضبطه.

وإعتمدنا في دراستنا هاته على مجموعة من المصادر والمراجع منها:

- ❖ من المعاجم اللغوية: لسان العرب لِابن منظور، مقاييس اللغة لِابن فارس الصحاح للجوهري.
- ❖ من الكتب: ضرائر الشعر لِابن عصفور الإِشبيلي، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك لعبد الله بن عقيل، الأصول لتمام حسان، الإنصاف في مسائل الخلاف لِابن الأنباري، الكتاب لسيبويه.
- ❖ من الدواوين الشعرية: ديوان المتنبي لأبي الطيب المتنبي، ديوان رؤبة بن العجاج، ديوان البحتري لأبي تمام البحتري، ديوان الرقيات لأبي عبيد الله بن قيس الرقيات...إِلخ.
- ❖ ومن المراجع الأساسية: جدل النص والقاعدة قراءة في النحو العربي بين النموذج والإِستعمال للأستاذ الفاضل الأمين ملاوي (رسالة لنيل دكتوراه العلوم في اللغة)، الإِطراد والشُّذوذ في النَّحو العَربي بين القدامَى والمحدثين (رسالة لنيل ماجستير).

وبطبيعةِ الحالِ لم يكنْ موضوعُ البحثِ لَيْنَ الأعطافِ مُنقادَ الأطرافِ فقد وجدنا بعضَ الصعوباتِ، خاصَّةً في الجانبِ التَّطبيقِي لا سِيَمَا تلكَ المتعلِّقةِ بتوفيرِ دواوينِ الشِّعرِ مِن عصورٍ أدبيةٍ مختلفة، واِستخراجِ مواطن أنواع الضَّرورات الشعريةِ منها، لكنْ بالعمَلِ الجَادِّ تجاوزنَا كُلَّ الصِّعاب.

وفي الختامِ لا يسعُنَا إلَّا أنْ نتقدَّمَ بالشُّكرِ الجَزيلِ للأستاذِ المشرفِ " **محمد مغناجي** " لقَبولِه الإشراف على البحثِ وأيضًا آرائِه وتوجيهاتهِ السَّديدةِ جزاهُ الله خيرًا على ذلك.

وإلى كافَّة أساتذةِ قسمِ اللغةِ والأدبِ العَربي بجامعةِ بسكرة، ولا ننسَى كذلكَ شُكرَ جنودِ الخفاءِ من أساتذةٍ وأهلٍ وأصدقاءٍ، الذين لم يبخلُوا علينَا بالعونِ والمساعدةِ سواءً مِن قريبٍ أو مِن بعيد.

الفصل الأوّل

مفاهيم في الضرورة الشعرية والقاعدة النحوية

أولا. ماهية الضرورة الشعرية

1- مفهوم الضرورة الشعرية

2-آراء النحاة في الضرورة الشعرية

3-الأوجه التسعة للضرورة الشعرية

ثانيا. في القاعدة النحوية

1-مفهوم القاعدة النحوية

2-أنواع القواعد النحوية

3-مميزات القاعدة النحوية

أولاً: ماهية الضرورة الشعريّة

يُعَدُّ الشعر ديوان العرب، فيه سجلوا أيَّامهم وبطولاتهم وحروبَهم وكل ما أهمهم قد وَثَّقوه في شعرهم، ومن ثم برزت أهمية الشعر عندهم كما اهتمَّ به العلماء وحللوا لُغَتَهُ، وفسروا مفرداته، واعتنوا بكل ما تعلق به من نظم شعري، وصور بيانية، وما اعترى بعضه من مخالفات رأوا أنها خالفت قواعدهم وقوانينهم اللغوية.

من هنا نشأ ما يُعرَف بـ (الضَّرورة الشعريَّة)" حيث فسَّرَ العلماءُ ما قد يقعُ فيه الشاعرُ من نُقصٍ في لفظٍ، أو زيادةٍ في حركةٍ، أو مُخَالفةٍ في إعرابٍ مُتَفقٍ عليه...إلخ.

1/ مفهوم الضَّرورة الشعريَّة:

1_1 لغةً: الإضطرار، وهو الحاجة إلى الشَّيْء، أو الإلجاء إليه فيُقَالُ: رَجلٌ ذو ضرورةٍ أي ذو حاجة، وقد اِضْطرَّ إلى الشَيْء أي: أُلْجِئَ إليه، والاِضطرار هو الاحتياج إلى الشيء واِضْطرَّهُ: أَحْوَجَهُ وألجأَهُ[1]

وجاء في معجمِ مقاييس اللغة لِابن فارس في مادة (ضَ رَ رَ) أنَّهُ خلاف النّفع، فالضَّرُ: ضِدُ النَّفْعُ فَيُقَالُ: ضَرَّهُ، يَضُرُّهُ، ضَرًا، ثُمَّ يحمل على هذا كل مَا جَانَسَهُ أو قاربَهُ واضْطُرَّ فلانٌ إلى كذَا من الضَّرورة[2].

بعدَ عرضنا اللغوي للفظة (ضرورة) تبيَّنَ لنا أنَّ المعنى اللغوي موشوج بالمعنى الاِصطلاحي.

[1] اِبن منظور "محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين"، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، مج:4 مادة (ضَ رَ رَ)، ص2574.

[2] اِبن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: الأستاذ عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، مادة (ضَ رَ رَ) ج3، ص360.

1_2 الضرورة في الإصطلاح:

هي ما وقعَ في الشِّعر مِمَّ لا يقعُ في النثرِ، سواءً كان الشاعرُ عنه مندوحة أولا[1]، من خلال هذا التعريف حصر بعض الدارسين موقف النُّحاة من الضَّرورة مذهبين:

الأول: إعتبار الضرورة هي ما يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك، وينسب هذا المذهب سيبويه وإبن مالك.

الثاني: إعتبار الضرورة ما يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره من غير إضطرار لقد بدأ سيبويه كتابهُ بمبدأ عام وهو قوله: "إعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام". وذكر عددًا من الأشياء التي تجو في الشعر، وكثير منها يتعلق بالكلمة المفردة ولم يشر إلى أنّ شيئًا من هذا ضرورة، وهذا دليل على أنّ الضرورة عنده أن يقع في الشعر ما لا يجوز وقوع نظيره في الكلام المنثور، ونلاحظ أن سيبويه لم يقيد الضرورة بعدم وجود مندوحة للشاعر، ثم أنهى الباب بقوله:" وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهًا"[2].

وتَبِعَهُ في ذلك "إبن مالك" فعرف الضرورة بأنّها (ما لا مندوحة للشاعر عنه) فتراه يفنن حرية التعبير ويجعل الضرورة لديه متنفسًا ساعة تضيق عليه الألفاظ[3].

وفي ظل هذا التعريف إعترض أبو حيان على رأي ابن مالك في الضرورة فقال:" لم يفهم إبن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع ليس هذا البيت ضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا نفهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء فَعلى زعمهِ لا توجد ضرورة أصلًا لأنه ما مِن ضرورة إلَّا ويمكن إزالتُها ونظم تركيب آخر

---

[1] محمود شكري الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، المكتبة العربية، القاهرة، د.ط، 1990م .، ص06.

[2] سيبويه، الكتاب، تحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ب، د.ط، 1977م ص24.

[3] إبن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: د.عبد الرحمان السيد ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1 1990م، ص202.

غير ذلك التركيبِ، وإنَّما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثري، وإنَّما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون كلام، ولا يعني النحويون بالضَّرورة أنَّه لا مندوحة عن النطقِ بهذا اللفظِ وإنَّما يُعنون ما ذكرناه وإلا كانت لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلَّا ويمكن للشاعر أن يُغيره[1].

أمَّا رأي اِبن جني والجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر سواءً كان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطرَّ الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام، لأنه موضع قد أُلفت فيه الضرائر دليل ذلك قول الشاعر:

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلَا *** وكريمٍ بِخله قد وَضَـعَهُ

في رواية من خَفَضَ "مقرف"، حيث فصل بين "كم" وما أُضيفت إليه بالجار والمجرور وذلك لا يجو إلَّا في الشعر، ولم يضطر إلى ذلك إذْ يزول الفصل بينهما برفع مُقْرفٌ أو نصبه[2].

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه لأن لسانه اِعتاد الضرائر، وهذا مذهبُ الأخفش فكثيرًا ما كان يقول: جاء هذا على لغة الشعر[3].

ويُلاحظُ ممَّا سبق أَنَّه بالرغم من تعدد مفاهيم الضرورة الشعرية بين النحويين إلَّا أنها تصبُ في قالبٍ واحد أنَّها مخالفاتٌ لغوية، قد يلجأ إليها الشاعر مراعاة للقواعد العروضية وأحكامها لِاستقامة الوزن، ولا تعد عيبًا ولا خطأً إذا كانت وفق ما تعارف عليه عباقرة العرب من الشعراء والعروضيين القدماء، وقبلوا به سواءً كان الشاعر فيه مندوحة أم لا. أمَّا اِختلاف النحاة في تعريفتها راجعٌ إلى وجهات نظرهم ومذاهبهم.

---

[1] الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص08.

[2] اِبن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 1980م، ص13.

[3] اِبن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، القاهرة، د.ط، 1791م، ص584.

2/ آراءُ النُّحاة في الضّرورة الشعريّة:

اختلفت آراءُ النحاة وتباينت حول الضّرورة الشعرية، فمنهم من يقول بالضرورة ومنهم لا يعترف بها ومنهم بين هذا وذاك، اختلفت نظرتهم إلى مدلول الضرورة الشعرية نفسها، فساعد ذلك أيضًا على كثرة هذه الضَّرورة وقد سلكوا في فهمهم لها وجهاتٍ متعددة، كلٌ يرى رأيًا لا يراه الآخر بحيث صارت الظاهرة الواحدة ضرورة شعرية على رأي في حين أنَّها لا تُعدُ كذلك في رأي مغاير وأهم هذه الآراء هي:

2_1 رأي سيبويه (ت 179هـ):

لم يصرح سيبويه بتعريفٍ محددٍ للضرورة، بل إن لفظ الضرورة بذاته لم يجُر له في كتابه وقد فهِم بعض شُراح كتاب سيبويه ودارسيه رأيه في الضرورة من خلال تناوله لبعض المسائل ومن خلال الباب الذي عقده في أول كتابه بعنوان:" **باب ما يحتمل من الشعر**" يقولُ فيه:" اِعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونَهُ بما لا ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء، وحذف ما لا يُحذف يشبهونَهُ بما قد حُذِفَ واِستعمل محذوفًا"[1].

وتناول بعض أنواعَ الضرورة بعد ذلك في: باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اِضطرارًا وأيضًا في باب ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام. ولم يتناول سيبويه ضرورة الشعر منفصلة في غير هذه المواضع الثلاثة من كتابه، لكن هناك بعض المواقف الأخرى التي تحدد موقفه من ضرورة الشعر بما معناه: ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيًا على الاسم ولا يذْكُرَ علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه ويشْغَلَهُ بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكن قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام، قال **أبو النَّجم العِجْلـي**:

[1] سيبويه، الكتاب، ص25.

قَدْ أَصْبَحَتْ أَمُّ الخِيَارِ تدَّعي *** عليَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَع.

فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر، لأن النصب لا يكسِرُ البيت، ولا يخِلُ به ترك إظهار الهاء وكأنَّهُ قال: كُلُه غير مصنوعٍ[1].

ومن هذه النصوص حدد العلماء رأي سيبويه في ضرورة الشعر فيعده الصّفار الفقيه[2] في شرحه الكتاب ممن جعل الضرورة أن يجو للشاعر ما لا يجوز لهُ في الكلام، بشرط أن يضْطر إلى ذلك، ولا يجد منه بُدًّا، وأن يكون ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائر بجائرٍ[3].

وهذا الحكم بناءً على قوله السابق:" فهذا تضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت وغيرها من التعليلات الموجودة في الشواهد التي قدمها في كتابه[4]".

وبهذا نجد أن رأي سيبويه في ضرورة الشعر بأنها ما يجوز للشاعر في شعره مما لا يجوز له في الكلام وهذا بشرطين:

أ_ أن يضطر إلى ذلك ولا يجدُ عنه مندوحة.

ب_ أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز.

2_2 رأي اِبن مالك (ت 672 هـ):

تعرضنا فيما سبق إلى فهم الضرورة عند إمام النحاة الأول " سيبويه" وقد فهمها إمام النحاة الثاني اِبن مالك بهذا الفهم نفسه فالضرورة الشعرية عنده هي:" ما ليس للشاعر عنه

---

[1] المصدر السابق، ص26.

[2] الصّفار: أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط1، 1979م، ص125.

[3] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، د.ب، ط1، 1996م، ص172.

[4] السيوطي، الاقتراح، تحقيق: حمدي عبد الفتّاح مصطفى خليل، ط2، 2001م، ص90.

مندوحة[1]، وبيَّن أثر هذا الخلاف فيما جاء في الشعر ووجدت فيه المندوحة، وقاس عليه، وقد صرح بذلك في التسهيل عن (ال) التي يقول فيها:(وقد توصل بمضارع اختيارا معناه أنه يُجيزُ وصل "ال" بالمضارع قليلًا ولم يجعله ضرورة وهذا نحو قول الفرزدق[2]:

مَا أَنت بالحُكمِ التُرْضَ حُكُومَتُهُ *** ولَا الأَصيْلَ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

وقول الآخر[3]:

يقولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجمِ نَاطِقًا *** إلى ربنـا صوتُ الحِمَارِ اليُجْدَّعِ

وقرَّرَ في شرح التسهيل" أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة فقال:(ما أنت بالحكم التُرضى حكومته) أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضى حكومته). وقائل: (صوت الحمار اليُجدعِ) فقصد أن يقول: (صوت الحمار يجدع)".

فإذا لمْ يفعلوا ذلك مع اِستطاعته ففي ذلك إشعارٌ بالاِختبار وعدم الاِضطرار[4] وهذا الاِتجاه في فَهمُ الضَّرورة قد نُسب لِابن مالك واشتهر به رغم أن سيبويه قد سُبق إليه فوُجَهَ إليه النقد.

ونَرى أن هذا الرأي لم يجدْ أنصارًا كثيرين من النحاة فمن أشهر الذين قالوا به: سيبويه الذي عاش في عصر الاِستشهاد، واستقى شواهده من مصادر حية واِبن مالك الذي قال عنه شوقي ضيف:" كان أمة لا في الاِطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط، بل أيضًا في اللغة وأشعار العرب التي يستشهد بها في النحو، وكذلك كان أمة في القراءات ورواية الحديث النبوي[5]".

---

[1] اِبن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كمال بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ط، 1967م ص34.

[2] البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1967م، ج1، ص32.

[3] يُنظر: اِبن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، قدم له: حسنى أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1998م، ص207.

[4] يُنظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995م، ص35.

[5] شوقي ضيف: المدارس النَّحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1968م، ص309.

معارضة هذا الرأي:

من الطَّبيعي أن يلقى هذا الرأي المعارضة وخاصة من المتأخرين كـ**أبي حيان** الذي قال:" لم يفهم اِبن مالك معنى قول النَّحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع، ليس هذا البيت بضرورة، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء فقال إنهم لا يلجأون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقول كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلًا، لأنَّهُ ما من ضرورة إلَّا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنَّما يعنون بالضرورة أن لا مندوحة عن النطقِ بهذا اللفظ، وإنَّما يعنون بما ذكرناه، إلَّا كان لا توجد ضرورة، لأنَّه ما من لفظ إلَّا ويمكن للشاعر أن يغَيرهُ[1]".

فأبو حيان هنا بالغ كثيرًا في وصفِ اِبن مالك بعدمِ الفهمِ، وخاصةً أنَّ فهمَهُ مطابقٌ لفهم سيبويه، والمسألة التي ثار النحاة عليه بسببها وهي دخول (ال) على الفعل المضارع قد أجازها قبله الأخفش[2].

ومن المعارضين أيضًا **الشاطبي** الذي رَدَّ على ابن مالك، وقد بسَّط هذا الرَّد البغدادي في الخِزانَة[3]. يقول الشاطبي: ما ذهب إليه اِبن مالك باطلٌ من وجوهٍ:

أحدهما: إجماع النُّحاة على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النَّظر القياسي جملة ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه.

الثاني: أنَّ الضرورة عند النُّحاة ليس معناها أنَّهُ لا يمكن في الموضع غير ما ذُكرَ إذْ ما من ضرورة، إلَّا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكُرُ هذا إلَّا جاحد لضرورة العقل، وعلَّلَ ذلك بواصل بن عطاء أحد الأعاجيب وذلك:" أَنَّهُ كان أَلْثَغَ قَبيحَ اللثْغة في الرَّاء، يُخَلِصَ كلامه

[1] السيوطي، الأشباه والنَّظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ص200.

[2] يُنظر: اِبن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص109.

[3] يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، ص33.

من الرَّاء، ولا يفطنُ بِذَاك لِإقتداره وسهولةَ الألفاظِ، ففي ذلك يقول شاعر من المعتزلَة يمدحُهُ بإطالة الخطب واجتنابه الراء على كثرةِ تَرَدُّدها في الكلام، حَتَّى كأنها ليست فيه:

عَليمٌ بإبْدَالِ الحُرُوفِ وقَامِعٌ *** لِكُلّ خطِيبٍ يَغْلِبُ الحَقَّ بَاطلُهُ

وإذا وصل الأمر إلى الحد أدى أنَّ لا ضرورة في شعر عربي، وذلك خلاف الإجماع، وإنَّما معنى الضرورة أنَّ الشاعِرَ قَدْ لا يخطر بِبالهِ إلَّا لفظةً ما تضمنتْهُ ضرورة النُطقِ به في ذلك الموضع إلى زيادةٍ أو نُقصٍ أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيرهُ أن يحتال في شيءٍ يُزيلُ تلكَ الضَّرورةَ.

الثالث: أن يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يَلْزَمُ فيها الضرورة إلَّا أنَّها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنَّهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة لأنَّ اعتناءهم بالمعاني أشدُ من اعتناءهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أنَّ ما لا ضرورة فيه يصلح هناك فمن أين يعلمُ أنَّهُ مطابق لمقتضى الحال؟

الرابع: أنَّ العرب قد تأتي الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيبُ المزاحفُ دون غيره، أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك[1].

2_3 رأي اِبن جني (ت392 هـ) والجمهور:

يرى هذا الفريق أنَّ الضرورة "ما وقع في الشعر ممَّا لا يقع في النَّثر سواءً كان للشاعر مندوحة أم لا[2]". فلم يشترطوا في الضرورة أن يضّطرَّ الشاعر إلى ذلك في شعره بل جوزوا لهُ في الشعر ما لا يجوز في الكلام، وإنْ لم يضْطَر إليه.

[1] يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، ص33.

[2] الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص06.

ووجد هذا الرأي أنْصارًا كثيرين من النُّحاة كالرضي الذي يقول عنه البغدادي:" **واِعلم أن صريح مذهب**

الشارح المحقق في الضرورة هو المذهبُ الثاني، وهو ما وقع في الشعر، وهو مذهبُ الجمهور[1]" ومن بين الأدلة التي اعتمدها الجمهور على صحة هذا المذهب، قول **عامر بن جوين الطائي:**

فـلَا مُزْنـةٌ وَدَقَتْ وَدْقَـهَا *** وَلَا أَرْضَ أَبْـقَلَ إِبْـقَالَـهَا

وقد رَدَّ البغدادي عن الذين قالوا: إنَّ هذا ليس بضرورة لأنه كان يمكنه أن يقول:" وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا" بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وإسقاطها قائلًا:" ليس بجيدٍ، لأنَّ الصَّحيح أنَّ الضَّرورة مَا وقع في الشعر، سواءً كان للشاعرِ عنه فسحةً أم لَا[2]".

وكذلك الفصّلُ بين "كم" وَمَدْخُولها بالجار والمجرور وذلك استنادًا على قول الشاعر:

* كَـمْ بِجُـودٍ مُقْـرِفٍ نَـالَ العُـلَا*

وذلك لا يجوز إلَّا في الشعر ولم يضطر إلى ذلك، إذْ قد يزولُ الفصلُ بينهما برفعِ مُقرفٍ أو نصْبِه[3].

رأي اِبن جني في الضرورة:

مادام العلماء يَعُدُون رأي اِبن جني في الضرورة الشعريَّة مُمَثِلًا لرأي الجمهور، فهو يرى أن:

[1]البغدادي، خزانة الأدب، ص33.

[2]نفسه، ص 45، 46.

[3]السيوطي، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح: محمد بدر الدين النَّعساني على نفقة محمد أمين الخانجي وشركاه بمصر والأستانة، ط1، 1327م، ص156.

الشِعْرُ موضع اضْطِرار، وموقف اِعتذار، وكثيرًا ما يُحَرَّف فيه الكلام عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صِيَاغِها لأجله ألا ترى قوله:

* أَبُـوكَ عَـطَاءَ النّـاسَ كُلّـهُمْ*

يُرِيدُ عَطْيَةً.

وقالت اِمرأة تُرثي ابنًا لها يقالُ لَهُ حازوق:

أقلّب طرْفي في الفوارسِ لا أرى *** حِزَاقًا وعيني كَالْحَجَاةِ من القَطْرِ

فنلاحظ أن حازوق تحولت حِزاق[1].

ويمضي اِبن جني في تبيان الضرورة الشعريَّة، ويستشهد ويستأنس برأي الفرَّاء في الضرورة فيرى سؤال أبي عثمان الماني للفرَّاء، وكان الفرَّاء في أصحابه يقول لهم: لا يجوز حذف لام الأمر إلَّا في شِعْر، وينشد من كان يزعمُ أني شاعر: فيدن مني تنهه المزاجر فأسأله أبو عثمان: لِمَ أجاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ وأجَابَهُ الفرَّاء لأن الشعر يضْطَرُ فيه الشاعر فيحذف. فقال أبو عثمان: وما الذي أضطرهُ هنا؟ وهو يمكنه أن يقول فليدن مني؟

ولم يذكر اِبن جني جواب الفرَّاء عليه، ولكنه قال: قد كان يمكن للفرَّاء أن يقول له: إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حالة السَّعة أُنسًا بها واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ألا ترى قوله:

ألا ترى أم الخيار تدعـي *** عَليَّ ذنبًـا كله لم أصنـع.

فرفع للضرورة، ولو نصب، لما كسر الوزن، وله نظائر فكذلك قال: فيدن مني وهو قادر على أن يقول: فليدن مني.

[1] اِبن جني، الخصائص، ص404، 405.

إذًا فإن اِبن جني يستشهد في أقواله بأبيات ويرى أن الضرورة دلالة على تمكن وقوة لا علامة عجز وضعف.

2_4 رأي اِبن فارس: (ت395هـ أو 396 هـ):

ذهب اِبن فارس إلى القول عن ضرورة الشعر:" وما جَعَلَ الله الشُعَرَاء معصومين يوقون الخطأ أو الغلط، فما صَحَّ من شعرهم فمقبول، وَمَا أبته العربية وأصولها فمردود[1]".

فمن هذا التعريف لا نكاد نعثر على ما يسميه النحاة ضرورة فعندهُ إمَّا أن يكون الشعر مقبولًا ولهُ وجه من العربيَّة وبالتالي لا ضرورة هناك، وإمَّا ألا يكون له وجه من العربية فهو مردود فلا ضرورة للتأويل أو التخريج فما هو عندهُ إلَّا "الخطأ والغلط" ويمكن لنا أن نجد ملامح الضرورة الشعريَّة عند اِبن فارس في كتابه الصحابي في ثلاثة أقسام[2]:

أ/ قسم يُبَاح للشُعَراء دون غيرهم، فهو يقول:" والشعراء أمراءُ الكلام، يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور، ويؤخرون، ويومئون ويشيرون ويختلسون، ويعيرون، ويستعيرون فأمَّا لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك".

ويقررُ اِبنُ فارس أنَّ الشُّعراء قد يحتاجون إلى تغييرِ الصيغِ لإقامةِ الوزنِ والقافية في الشِّعرِ حيث يقولُ: "والعربُ تبسط الإِسم والفعل وتزيدُ في عدد حروفها ولعل أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه" وذلك قول القائل:

وَلَيْلَـةٍ خَامِـدةٍ خُمُـودَا *** طَخْيَاءَ تُغْشَى الجَدْيَ والفُرْقُودَا.

فزادَ في (الفرقد) الواو، وضمُّ الفاءِ لأنه ليس في كلامهم "فعلولا" لذلك.

[1] اِبن فارس، الصحابيُّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها تعليق محمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية لبنان، بيروت، ط1 1997م، ص213.

[2] يُنظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص160، 161.

ب/ قسم يتناوله على أنه عن خصائص العربية، وأنه مظهر من مظاهر الإفتنان بها ويسميه بأسماء مختلفة، كالبسط، والقبض، والاضمار وغير ذلك ولعله في مثل هذا ينظر إلى اللهجات المختلفة، ولعل هذا ما دعاه إلى عدم القول بأنَّها ضرورة، أو خاصة بالشعر، ومن إستشهاده بذلك قول الشاعر[1]:

وَمَنْ يَتَّقِ الله فإنَّ الله مَعَهُ *** وَرِزْقُ اللهِ مُؤتَاب وغَادِ

وهذا مما يعده النحاة ضرورة.

ج/ قسم أخير يعده خطأً وغلطًا، وهذا ما تحدثنا عنه سابقًا.

ومن الآراءِ التي طرحَها إبن فارس، فإننَا نرَى أنه لا تكادُ توجد ضرورةً عنده، فالشعر الذي له وجه من العربية لا يُعَد ضرورة، وما خالف ذلك فهو خطأ وغلط[2].

*على الرَّغم من إختلاف النحاة في مفهوم الضرورة، وكيفية تطبيقها، إلَّا أنهم اتفقوا على ما سموه "علة الضرورة" التي حصروها في أمرين:

الرجوع إلى الأصل، وتشبيه غير الجائز بالجائز، ولم يشُذ أحد عن ذلك، وهم لا يهتمون بربط الضرورة بالموقف الشعري، إنما همهم الحفاظ على اطِرادِ الأقيسة النحوية.

3/ الأوجه التسعة للضرورة الشعرية:

إنَّ تصنيفَ الضرورة قديما قائمًا على أساسٍ جمالي فني، نَحَابَها الشعراءُ أَبْعَدَ من كونها أخطاء لغوية نحويَّة، إذْ قُسِمَتْ إلى حسنة وقبيحة، أمَّا الحديث عن أنواع الضَّرورة عند اللغويين القدماء فهو منحصرٌ بموارد حدوثها، ومستوياتها اللغويَّة، صوتًا وبناءً، وتركيبًا ودلالةً، تندرج

[1] إبن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص213.
[2] المصدر نفسه، ص213.

ضِمنَ أوجهٍ وأبوابٍ مختلفة كالزيادة والنقص والحذفِ والتقديم والتأخير والإبدال، وسيقفُ البحثُ عند هذه الأقسام بحولِ الله.

1/ ضرورات الحذف والنقص: وهي أنواع أهمها[1]:

1_1**حذف حركة:** من الوسط، أو من الآخر سواءً أكانت حركة بناءٍ أو إعرابٍ وذلك في الإسم والفعل نحو قول الراعي النميري:

تَأْبَى فُضَاعَةُ أنْ تَعْرِفْ لكُمْ نَسَبًا *** وابْنَا نَزَارٍ فأنتم بَيْضَةُ البَـلدِ

حيث جاء بـ (أَنْ تَعْرِفْ) بَدَلَ (أَنْ تَعْرِفَ).

كما خففَّ بشار بن برد الواو في لفظة "الدوار" بضم الدال وتشديد الواو ضرورة في قوله:

رَاعٍ لأَحْسَابِنـا وذِمَّتِنَـا *** يُمْسِـي دُوَارًا وَيَغْتدِي نُصُبَـا[2].

1_2 **حذف حرف:** كقول أبي تمام[3]:

أَلَا بَكَرَتْ مَعْـذُورةً حِيْنَ تَعْـذِلُ *** تُعَرِفُنِي مِ العَيْشِ مَا لَسْتُ أَجْمـلُ

فنجده في هذا البيت قد حذف نون "من".

1_3 **حذف كلمة:** كقول أبي تمام في مدح الثغري[4]:

مَا سَرَّ قَوْمَكَ أَنْ تَبْقَى لَهُمْ أَبَـدًا *** وَأَنَّ غَيرِكَ كان اِستنزلَ الكذِجَـا

---

[1] يُنظر: محمد التنوجي وراجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة، مراجعة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 2001 م، ص379.

[2] بشار بن برد، الديوان، تحقيق: محمد الظاهر بن عاشور، الشركة التونسية والشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، 1976م، ص342.

[3] إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي تمام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1981م، ص450.

[4] منير سلطان، بديع التركيب في شعر أبي تمام، منشأة المعارف بالأسكندرية، ط1، ص18.

فقد حُذِف في هذا البيت المضاف والتَّقدير أهل الكذج.

4_1 **حذف جملة:** كقول أبي تمام للحسن بن وهب معرضًا بالشاعر دِعبل[1]:

وَيْتبَعُ نِعْمَتِي عَيْنَ ضِعْفٍ *** كَمَا نَظَرَ اليتيمُ إلى الوصيّ

في الكلام حذف، لأنه يقصدُ الأوصياء السُّوء، وليسوا كلهم سوءًا.

2/ ضرورات الزيادة ومنها:

2_1 **زيادة حركة:** نحو قول طرَفة بن العبد[2]:

أَيُّهَا الفِتْيَانُ في مَجْلِسِنَا *** جَرَّدُوا مِنْهَا ورادًا وشُقُرْ.

حيث جاء بـ "شُقُرْ" والمراد "شُقُرًا" فحرك "القاف" بحركة "الشين" وحذف التنوين عند الوقف.

2_2 زيادة حرف: كقول الأسدي[3]:

وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ الصَّعْدِ نَفْسِي *** وَجَاشَتْ مِنْ حِبَالِ خَوَارِزِمْ.

أراد خوارزم فزاد الراء.

2_3 زيادة كلمة: وذلك أن يكون داخل البيت من الشعر لفظ لا يفيد معنى وإنَّما أدخَلَهُ الشاعر لإقامة الوزن، وقد أتى العتابي بما فيه كفاية حيث يقول[4]:

إِنَّ حَشْوَ الكَلَامِ مِنْ لُكْنَةِ المَرْ *** ءِ وَإِيْجَازَهُ مِنَ التَّقْوِيمِ

---

[1] إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي تمام، ص360.

[2] محمد التنوجي وراجي الأسمر، المعجم في علوم اللغة، ص379.

[3] البطلوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط1، 1979م، ص393.

[4] ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، دار الجبل، دمشق، ط5، 1981م، ص113.

فجعل الحشو لَكْنة، وليس كل ما يُحْشَى به الكلام لزيادة فائدة لَكْنة. وإنَّما أراد ما لا حاجة إليه ولا منفعة.

3/ ضرورات التغيير: ونَجِدُ فيها:

3_1 تذكير المؤنث وتأنيث المذكر: ومِنْهُ ما أورده المَرْزَبَاني عن قول أبي نواس[1]:

وَابْنَ عَـمَّ لا يُكَاشِفَـا *** قَدْ لَبِسْنَاهُ عَلَـى غَمَـرْهِ

كَمَنْ الشَّنآنِ فِيـه لَنَـا *** كَكُمُونِ النَّـارِ في حِجَـرِهِ

قالَ اِبن أبي الطاهر:" وسمعتُ أبَا العباس أحمد بن يحي ثعْلَبَا يقولُ: قال الكِسَائي، وسُئِلَ عن هذا البيت: إنَّمَا أرَادَ في حِجَرِها، فَغَلَطَ".

ونجد حازم القرطاجني أن ما عَدَّهُ ضرورة قبيحة يراهُ ابن جني تحريفًا[2]. كما يُمكِنُ لَنا في هذا الاِتجاه إلى تقسيم الضرورة إلى ثلاثة أقسام:

4/ الضرورة القبيحة: أي غير المستحسنة ومنها:

4_1 ترخيم المُنادى: الزائد على ثلاثة أحرف[3] وحذف الكلمة ما لم تلتبِس بأُخرى كقولهم "فل" من "فلان" و"حم" من "حمام".

كقول مسلم بن الوليد[4]:

سَلِ النَّاسَ إِني سَائِلُ الله وَحْدَهُ *** وَصَائِنُ وَجْهي عَنْ فُلَانٍ وعَنْ فَلِ

---

[1] المرزباني، الموشح، مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة د.ط، ص113.

[2] يُنظر: اِبن جني، الخصائص، ص203.

[3] يُنظر، محمد التنوجي وراجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة، ص254.

[4] ابن عبد ربه، العقد الفريد، شرح وضبط وتصحيح: أحمد أمين وآخرون، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 1983م ص355.

وقد ذكر قدامة ابن جعفر أن:" من عيوب الشعر أن تكون القافية مستدعاة قَدْ تُكِلَّف في طلبها فاشتغل معنى سَائِرَ البيْتِ بها مثل ما قاله أبو تمام الطائي:

كالظبِيَّة الأدمَاءِ صَافَتْ فَارتَعَتْ *** زَهْرَ العَرارِ الغَـضَّ وَالجَثْجَاثَا

فجميع هذا البيت مبني لطلب هذه القافية[1].

5/ الضرورة المعتدلة:

5_1مد المقصور: كقول البُحْتُري[2]:

فَمَنْ أَبْكاكَ إنْ كُنْتَ صَادِقًا *** فَقلتُ الَّذي أَهْوَى فَقَالَ سِوَائِيْ

فقد مدَّ(سوى) إقامة للوزن العروضي، حيث تفعيلة(فعولن) المتحولة عن (مفاعيلن).

5_2 وصل همزة القطع: وهذا الموضع معدود في الضرورات، وقد عقد ابن جني بابًا فيه "باب في حذف الهمز وإبداله، قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعًا، وكلاهما غير مَقِيس عليه، إلَّا عند الضرورة".

وقد اِستعمل البُحتري هذه الضرورة في قوله:

وَمِنَ أَجْلِ طيْفِكِ عَادَ مُظْلِمُ لَيْلِهِ *** أَحْظَى لَدَيْهِ مِنْ مضيء نَهَارِهِ

حيثُ وصل همزة القطع في (أجل) إقامة للوزن العروضي، فالبيت يبدأ بتفعيلة(مُتَفاعلن) ولا يستقيم المقطع إلَّا بتحريك النون في(من) ووصل همزة القطع بعدها لتسقط في درج الكلام[3].

---

[1]المرزباني، الموشح، ص299.

[2]محمد صويلح المالكي، الضرورة الشعرية في الشعر العباسي دراسة نحوية وصرفية في استعمالات أبي تمام والبحتري والمتنبي، العدد37، كلية اللغة العربية بالزقازيق، القاهرة، 2017م، ص491.

[3]محمد صويلح المالكي، الضرورة الشعرية في الشعر العباسي، ص492.

3_5 قطع همزة الوصل: وهذه الضرورة ليست مستقبحة مطلقًا، فإنما تُستحسن أو تستقبح تبعًا لمكانها من البيت، فإذا كانت في أصناف البيوت اسْتُحسِنَتْ وإلَّا كانت قبيحة. كما قال الشاعر:

فَيَا حَائِلًا عَنْ ذَلِكَ الإِسْمِ لَا تَحُلْ *** وَإِنْ جَهِدَ الأَعْدَاءُ عَنْ ذَلِكَ العَهْدِ

حيث قطع همزة(الإسم) للضرورة[1].

6/ الضرورة المقبولة: وهي كثيرة منها:

6_1 قصر الممدود: كقول الفراءِ:

تَدَامَتْ بِهِ النِسْوَانُ حَتَى رَمَوْا بِهِ *** وَرَا طرقِ الشَّامِ البِلَادَ الأَقَاصِيَا.

وقول الراجِزْ:

لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وإِنْ طَـالَ السَّـفَر.

فـ"وَرَا"، و"صَنْعَا" ممدودات، وقد قُصرت للضرورة بحذف الألف التي قبل الهمزة لأنها زائدة لغير معنى[2].

6_2 صرف الممنوع من الصرف: كقول النابغة الذبياني:

فَلْتَـأْتِيْنَكَ قَصَائِدٌ وَلْيَرْكَبَنْ *** جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الأَكْـوَارِ.

فَنَوَّنَ "قصائد"، وهي لا تنصرف.

وقال أبو كثير:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ *** حُبُكَ النطاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ.

---

[1] المصدر السابق، ص492.

[2] ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص116.

فصرفَ "عَواقِدٌ"، وهي لا تنصرف[1].

وكذلك مَنْعُ المصروف نحو قول أبي العلاء[2]:

أَلَا في سبيلِ المَجْدِ مَا أَنَا فَاعِلُ *** عَفَافٌ ولإقدامٌ وحَزْمٌ وَنَائِلُ.

حيث مَنَعَ "فاعل" و "ونَائل" من الصرف إذْ يَجِبُ أَنْ يُقال "فَاعِلٌ" و "نَائلٌ".

وعالج محمد حماسة عبد اللطيف الضرورة الشعريَّة بأساسٍ مختلف هو البنية والتَّركيب، مَا نَتَجَ عنه نوعان من الضرورة وهما: الضرائر الصرفيَّة والضرائر النَّحويَّة.

7/ الضرورات الصرفيَّة: هي تغييرات مقطعية، ترمي إلى زيادة مقطع أو حذف مقطع أو إطالة مد قصير، أو تقصير مقطع طويل وهذا بالطبع يؤدي إلى تغيير في بنية الكلمة نفسها وهذا من خلال الحذف أو الزيادة[3].

7_1/ إطالة الحركات القصيرة في البنية: أجاز النحاة للشاعر في الضرورة أن يشبع الحركة سواءً أكانت الفتحة أم الكسرة أم الضمة. وإشباعُ الحركة_في رأيهم_ يتولد عنه حرف مدلولين وهم يفرقون بين الحركة القصيرة كالفتحة مثلًا وما يتولدُ عنها من إطالتها أو مطلها وإشباعها على حد تعبيرهم، فيسمون الحركة الممطولة أو المتولدة عن إشباعها "ألفًا". وكذلك الضمة والكسرة حينما تشبعان يتولدُ عن الضمة "واو" وعن الكسرة "ياء"[4].

وإشباع هذه الحركات تناول الاسم والفعل، لكنَّهُ يختلف من موضع لآخر.

1_أ/ الإشباع في الفعل: وينقسم إلى قسمين:

---

[1]أبو سعيد السّيرافي، ضرورة الشعر، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985م، ص40.

[2]محمد التنوجي وراجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة، ص255.

[3]محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص151.

[4]نفسه، ص153.

***إشباعٌ في الفعل لا يؤثر في إعرابه:** ومن شواهده بيْتانِ تَدَاولتْهُمَا كُتُب النحو وهما:

قول اِبن هرمة:

وأنَّني حَيْثُمَا يَثْني الهَوَى بَصَرِي *** مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُوُر.

وقول عنترة:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ *** زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيْقِ الهُكـدَمِ.

قال أبو علي:" أَرَادَ: ينبع، فأشبع الفتحة فَأَنْشَأَ عَنْهَا أَلِفًا"[1].

* **الإشباع في الفعل يؤثر في إعرابه:** وعنى به "حماسة" الفعل المضارع الناقص الذي ينبغي_كما تُصور القواعدُ_ أن تقصر حركة آخره في الجزم أو بتعبير النحاة يحذف حرف العلة، ولكنه مع الإشباع لا يُحذف، أي تبقى الحركة طويلة، فتصير صورة الفعل مع الجزم كصورته مع غير الجزم. وشواهد هذا النوع كثيرة، وقد التمس لها النحاة وجودها من العلل لكي توافق القاعدة وتبعد بها حتى عن الضرورة لأن" للضرورة قيودًا فليس منها رفع منصوب ولا نصب مخفوض ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنًا، ومتى وُجِدَ هذا في شعر كان ساقطا مطروحًا ولم يدخل في ضرورة الشعر" ومن شواهد هذا النوع:

قول قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأتيك والأنْبَاءُ تُنْمي *** بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَني زِيَادِ.

أَرَادَ" أَلم يَأْتِكَ".

ويقول زَبَّانُ بن العلاء:

[1] المصدر السابق، ص154.

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرَا *** مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُوَ وَلَمْ تَدَع

أراد" لم تَهْج"[1].

1_ب الإشباعُ في الِاسم: إن إشباع الحركات في الاسم لا يؤدي إلى اختلال في ظاهرة الإعراب، ولم يثر حوله خلافٌ بين العلماء، واِكتفوا بعرض نماذج منه ونحو ذلك قول اِبن هرمة يُرثي اِبْنَهُ:

وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِيْنَ تُرْمَى *** وَمِنْ ذَمِ الرّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ.

أراد: "بِمُنْتزح" فأشبع الفتحة فنشأ الألف.

وقول الفَرَزْدَقِ:

تَنْفي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِ هَاجِرَةٍ *** نَفْيَّ الدَّرَاهِيْمِ الصَّيَارِيْنِ.

أراد "الدَرَاهِمَ" و"الصَّيارِفَ" فأشبع الكسرة فنشأت الياء ويحتمل أن يكون "الدَّرَهِيْمُ" جمع "دراهم"، "ولا يحتمل" "الصَّياريف" هذا الاِحتِمَال.

فالإشباع الذي لا يؤدي إلى تغيير حكم إعرابي في الأفعال والأسماء، يخضع لقوة النبر بغرض التركيز والضغط على معنى معين، فيقول عن الحركة المنبورة حركة طويلة من جنسها فهو من نبر السياق أو النبر الدلالي[2].

7_2/ تقصير الحركات الطويلة: كما أجاز النحاة للشعراء مد الحركات القصيرة لتتولد عنها حروف المد واللين، أجازوا لهم قصر الحركات الطويلة، الفتحة عن الألف، والكسرة عن الياء، والضمة عن الواو، ومثال ذلك اجْتِزاء بالفتحة عن الألف في قول الشاعر:

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص 154، 155.
[2] نفسه، ص157.

أَلَا لَا بَارَكَ اللهُ في سُهَيْلِ *** إِذَا مَا اللهُ بَارَكَ في الرّجالِ.

وقول الشاعر:

أقبل سيل جَاءَ من عِنْد الله *** يَحْرِد الجنــة المُغلَّــهْ[1].

ذلك في الشعر العباسي ما ذكره حماسة في قول البُتري:

وَلِمَاذا تَتَّبعُ النَّفْسُ شيئًا *** جَعَلَ اللهُ الفردوس منه جزاء.

ورأى أنَّهُ في هذا البيت متأثر ببقايا هذه اللهجة، إذ لا يستقيمُ البيت إلَّ بتقصير الحركة الطويلة في لفظة الجلالة "الله" وإسقاط العلامة الإعرابية ويتضح ذلك بكتابتها كتابة عروضية (جعلالل = فعلاتُنْ)[2].

3_7 استعمال "هو" و "هي" في الشعر:

لقد وردت في الشعر استعمالات كثيرة متفاوتة للضميرين: هو وهي، كتشديد الواو والياء أو تسكينهما، أو حذفهما.

قال الأزهري: ومن العرب من يُشدِدُ "الواو" من هو و"الياء" من هي قال:

أَلَا هِيَّ إلّا هِيْ فَدَعْهَا فإنَّمَا تُمَنِيك مَالَا تستطيعُ غَرُورُ.

فشدد الياء من هي الأولى وخففها من الثانية.

وتشديد "الواو" في لغة همذان:

وإنَّ لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا *** وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ الله عَلْقَمُ[3].

---

[1] المصدر السابق، ص161.

[2] نفسه، ص162.

[3] الآلوسي: الضرائب وما يسوغ للشاعر دون للناثر: ص 178، 179.

أَمَّا عن حذف الواو أو الياء فقد اِستقبحَهُ النحاة كقول الشاعر العُجَير السَّلُولِي:

فَبينَاهُ يشْري رَحْلَهُ قَالَ قائِلٌ *** لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيْبُ.

أرَادَ "بيْنَا هُوَ".

وقال آخرٌ:

دارٌ لِسَعْدى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا.

أراد "إذْ هي"[1].

8/ الضرورات النُّحوية:

تضمُّ الجملة مجموعة من القرائن تتحكمُ في تنظيم وظائف الكلمات، وتُسَاعد على نَسْجِها نَسْجًا وظيفيًا تنْسَجِمُ معهُ الجملة وعلاقاتها المتشابكة بين أجزائها، بحيث تؤدي في النهاية إلى معنَاها الدلالي الذي يتطلبه الموقف المعين[2]. وهذا مَا يُسمَّى بتضافر القرائن، الذي نجدهُ واضحًا جليًّا في كتاب "اللغة العربيَّة معناها ومبناها" للدكتور تمام حسَّان.

والقرائن في الجملة نوعان: لفظية ومعنوية، وقد قسَّم تمام حسان المعنوية إلى خمس قرائن وهي: " **الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعية، المخالفة**"، وقسَّم اللفظية إلى ثماني قرائن وهي:" **الإعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، التنغيم**"[3].

فنرى في الجملة التالية" أَخَذَ محمدٌ كتابَ النحو مني" تحققت أنواع من القرائن اللفظية هي الصيغة الصرفية التي تحدد فعلية(أخذ) واِسمية(محمد)، وتحدد أن الفعل(أَخَذَ) ليس مبنيا للمجهول، كذلك العلامة الإعرابية المتمثلة في الضمة التي تدل على الرفع في(محمدُ) والفتحة

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، 2002م، ص 542.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص 321.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دار البيضاء، ط1، 1994، ص209،191.

التي تدل على النصب في(كتابَ) ثمَّ المطابقة بين(أَخَذَ) و(محمد) في النوع، إذا لم تلحق الفعل علامة تأنيث، ثمَّ التضام الافتقاري بين بابي كل من أخذ ومحمد (الفعل +الفاعل)، والاعتباري بين لفظيهما(أَخَذَ + محمد)، والرتبة الملتزمة بينهما بتقديم الفعل على الفاعل، وأخيرًا نغمة الإثبات التي تصبغ الجملة بصبغة تقريرية تفيد أنها ليست للاستفهام أو الانكار أو غير ذلك.

ومن القرائن المعنوية، تحققت في هذه الجملة قرينة الاسناد بين الفعل والفاعل والتخصيص بين الفعل والمفعول، إذ تخصص الأخذ بكتاب النحو مطلق الأخذ، والنسبة بين المضاف(كتاب) والمضاف إليه(النحو) وبين بابيهما تضام افتقاري ورتبة ملتزمة، وبين لفظيهما تضام اعتباري[1]. وسنتعرض للضرورة الشعرية الواقعة في بعض القرائن.

***التضام:** وهو أنْ تَطْلُبَ الكلمةُ كلمةً في الاستعمال كضمّ حرف الجر إلى الاِسم أو ضمّ الصّلة إلى الموصول، أو ضمّ أداة النداء إلى الاِسم المنادى[2].

وسنتنَاولُ أهم ما سمَّاه النُّحاة "ضرورة" في قرينةِ التضّام عِلمًا أنَّ المعنى لا يتوقفُ على قرينة واحدة وإنّما بقرائنَ متعددةٍ والضَّرورة موجودة على النحو التالي:

8_1 الفصل بين المتضامين:

إن الرتبة والعلامة الإعرابية مما ينظمان قرينة التضام في الجملة فهناك أشياء بينها تضام وفي الوقت نفسه يكون بينها رتبة ملتزمة، كما أنّ التضام في هذه الحالة يقتضي علامة إعرابية معينة كتضام المضاف مع المضاف إليه، وتنظيم الرتبة للتضام بوجوب تقدم أحدهما على الآخر بحيث لا يسمح تقدم الثاني على الأول أو الفصل بينهما، التمييز والمميز، لم

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص232.

[2] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1 1996م، ص158.

ومجزوها، متى ومجزومها، لن ومنصوبها، الجار والمجرور، فإذا فصل بين هذه الأبواب المتضامنة فإن النحاة يعدون ذلك ضرورة. وهذه الأبواب المتضامةُ هي[1]:

8_1_أ الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

وفي هذا يقولُ سيبويه:" ولا يجوز يَا سارق الليلة أهل الدار إلَّا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"[2] ويقصد هنا بالجار: الإسم المضاف. ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمر بن قَمِيئَة:

لَمَّ رَأَتْ سَاتِيْ دَمًا اسْتَعْبَرَتْ *** لِله دَرُّ اليَوْمَ من لَامِهَا[3].

وقال أبو حية النميري:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفّ يومًا *** يَهُودِيَّ يُقَارِبُ أَوْ يزيلُ.

فهذه شواهد، فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور.

8_1_ب الفصل بين التمييز والمميز:

اِتفقَ النحاة على أن فَصْلَ التمييز عن مميزه لا يجوز إلَّا في ضرورة الشعر[4]، وقد اِستشهدوا بقول الشاعر:

عَلَى أَنَّني بَعْدَ مَا قد مَضَى *** ثَلَاثون لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيْلًا

يُذَكِّرُنيكِ حَنينُ العَجُولِ *** وَنَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيْلًا.

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص 337.

[2] سيبويه، الكتاب، ص176،177.

[3] المبرد، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، ص376.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص343.

ويقول ثعلب في التعليق على هذين البيتين:" فرق بين التفسير وبين ما فسره، وهذا يجوز في الشعر لا في الكلام"، فكلامُ ثعلب يُشْعِر بضرورة الفصل بين مستوى الشعر ومستوى النثر، لأن تطبيق قواعد النثر على الشعر هي التي أدت إلى ظهور مصطلح الضرورة[1].

8_1_ج الفصل بين الجار والمجرور:

يقول ابن جني" والفصل بين الجار مجروره لا يجوز وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه، وربما فَرَدَّ الحرف منه فجاء منفورا عنه. قال:

لَوْ كُنْتَ في خَلْقَاء أَوْ رَأْسِ شاهق *** ولَيْسَ إلى مِنْها النزول سَبيْلُ.

ففصل بين حرف الجر ومجروره بالظرف الذي هو(منها)"[2]، وقد أجاز اِبن مالك الفصل للضرورة بالظرف أو الجار والمجرور[3].

8_2 حذف أحد المتضامين:

تعد فكرة التضام مسؤولة إلى حد بعيد عما أصاب النحو العربي من تقدير وتأويل وتخريج وخلاف بين النحاة، إذ أن ورود شاهد أو شواهد تخالف مألوف التضام دفعت النحاة إلى اِعتداد فكرة التضام مطردة بالفعل أو بالقوة، وبتعبير آخر في الواقع المتمثل في النص ولذلك حاولوا التقدير على النحو الذي رسموه، فحذف أحد المتضامين أدى ببعضهم إلى البحث عن رواية أخرى للنص قد تتفق مع القاعدة أو بإبتكارها إذا لم توجد وهذا كله من أجل المحافظة على فكرة التضام، لكن هناك ما يسوغ حذف أحد المتضامين وهو وضوح المعنى، وبالتالي يجوز هدر قرينة التضام.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ص185.

[2] اِبن جني، الخصائص، ص149.

[3] اِبن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص149.

وكل ما دلت عليه قرينة يمكن حذفه (كالمضاف والموصوف والمبتدأ أو الخبر أو الفعل...) والحذف إسقاط القرينة أغنت عنها قرائن أخرى، ونقدم نموذجين على ذلك[1]:

8_2_أ حذف "أن" الناصبة:

إذا ضامت أن الفعل المضارع تصب الفعل ولابد أن يتحقق التضام بينهما (أن+ المضارع)[2] وفي حذف "أن" ذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل[3]، معناه يبقى الفعل المضارع منصوبا إلا في الضرورة كقول طرفة:

أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى *** وأن أشهدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي.

وقول عامر بن الطفيل:

فَلَمْ أَرَى مِثْلَهَا خُبَاسَة واجد *** وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْد مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ.

في البيت الأول نصب" أَحْضُرَ" لأن التقدير فيه" أن أَحْضُرَ" فحذفها وأعملها مع ا لحذف، غير أن البصريين يرون رفع الفعل(أحضرُ) في بيت طرفة وهي الرواية الصحيحة، وجيز الكوفيون نصب الفعل المضارع مع حذف الأداة من غير بدل[4].

أمَّا البيت الثاني فَنَصَبَ" أفعله" لأن التقدير فيه" أن أَفْعَلَهُ".

---

[1] يُنظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص349.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص349.

[3] اِبن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص91.

[4] نفسه، ص92،95.

8_2_ب تقديم المستثنى: رتبة المستثنى التأخر، وقد يجوز أن يتقدم على المستثنى منه، أما أن يتقدم في أول الجملة فلا يجوز إلَّا في الشعر في رأي البصريين. وأجاز الكوفيون ذلك شعرًا ونثرًا[1]، والدليلُ على جواز تقديمه أن العرب استعملته مقدمًا كقول الشاعر[2]:

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا *** حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوُس.

وعَدَّ الصبانُ هذا التقدم ضرورة. وقد علَّ ابن جني وجوب تقديم المستثنى بمضارعه الاستثنائي للبدل فيقول:" ألا تراك تقول ما قام أحدُ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيد والمعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه"[3].

8_2_ج تقديم الفاعل عن الفعل:

يقول ابن يعيش" إذا كان الفاعل كالجزء من الفعل، وَجَبَ أن يترتب بَعْدهُ، ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أَوَّلها"[4] فهو يُقِلُ إن رُتْبَةَ الفعل أولًا ورتبة الفاعل أن يكون بَعْدَهُ. كقول عمر بن أبي ربيعة[5]:

صَدَدْتُ فَأَطولتُ الصُّدُودَ وقَلَّمَا *** وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُوْمُ.

هنا الكلامُ: قَلَّمَا يدومُ وِصالٌ.

بَعْدَمَا قِيلَ سابقًا توصلنا إلى أن" مصطلح الضرورة الشعرية" هي رخصٌ أُعطيتْ للشعراء دون الناثرين في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة، وقد حاولنا معالجة بعض أنواع ضرورات الشعر وقد كثرت تأويلات النحاة فيها_ولا يتسعُ المقام

---

[1]يُنظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص416.

[2]يُنظر: اِبن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص254.

[3]اِبن جني، الخصائص، ص158.

[4]ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ص203.

[5]سيبويه، الكتاب، ص12.

لذكرها_، كما بينا دور بعض القرائن اللفظية كالبنية، والتضام، والرتبة التي سماها النحاة ضرورة.

ثانيا: القاعدة النحوية

للقاعدةِ النَّحويةِ مَكانةً أساسيةً عِند علماءِ اللغةِ العربيةِ، حيثُ أنَّها تُمَهِّدُ السَّبيلَ للكُتّابِ والخُطَباءِ نحوَ الفصاحةِ والبيانِ، إذْ عَمِلَ النُّحاةُ على ضَبطِها وتَدقيقِها، حتَّى يَسْهُلَ العَمَلُ بها وإزاحَةُ اللَّبسِ عنهَا.

1- مفهوم القاعدة النحوية:

1-1. لغةً: تعدَّدتِ الإستعمَالاتُ للفظِ القاعِدةِ في اللغةِ العربيةِ غيرَ أنَّ مُعظَمها يَحُومُ حولَ معنىً واحدٍ ألاَ وَهُوَ " الأساسُ أو الأصلُ ".

ـ يقول ابنُ منظور في لسانِ العرب: «قَعَدَ يقعدُ قعودًا ومَقعدًا أي جلسَ، وأقعدتهُ وقعدتُ به. وقالَ أبُو زيد: قعدَ الإنسانُ أي قامَ وجلسَ، وهو مِن الأضدادِ. والمَقعَدَة: السَّافلة والمَقعَدُ والمَقعدة: مكانُ القعودِ. وقَعدتِ المرأةُ عن الحَيضِ والولدِ تَقعدُ قُعودًا، وهي قاعِدٌ: اِنقطَعَ عنها، والجمعُ قواعد. وفي التَّنزيلِ ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ۖ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٦٠﴾ ﴾ [النور/60]، وقال الزجَّاجُ في تفسير الآية: هنَّ اللواتي قَعَدْنَ عنِ الأزواج وأمَّا ابن السُّكيت: "امرأةٌ قاعدةٌ إذا قَعَدتْ عنِ المحيضِ".

والقاعدة: أصلُ الأسِّ، والقواعدُ: الأساس، وقواعدُ البيتِ أساسُه. وفي التَّنزيل: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ ﴾ [البقرة /127] وفيه: ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [النحل/26]، قال الزجَّاج: "القواعدُ أساطينُ البناءِ التي تَعمدهُ "[1].

[1] جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت، مادة (قَ عَ دَ)، ج3، ص357.

و في مُعجمِ مقاييسِ اللغة يقولُ ابنُ فارسٍ :« قواعدُ البيتِ أسَاسهُ، وقواعدُ الهودَجِ : خَشَباتٌ أربع مُعترِضاتٌ في أسفلِهِ، والإقعادُ والقَعَاد: داءٌ يأخذُ الإبِلَ في أوراكِها فيُمِيلها إلى الأرضِ»[1]، وأمَّا في الصِّحاح: " قاعدةُ الشَّيءِ هي جوهرُ أساسِهِ وما يُبنى عليه والأصلُ أن تكونَ في الأشياءِ الحِسيَّة والماديَّة لا المعنويَّة، كقولكَ: قواعدُ البيتِ، ثمَّ نُقِلَ المفهومُ إلى الأمورِ المعنويةِ مثلَ قولكَ: "قواعدُ النَّحوِ والصَّرفِ، والقاعدةُ في الأصلِ هي كُلُّ ما يَستقِرُّ عليهِ الشَّيءُ ويَثبتُ عليهِ "[2].

وهكَذا نرَى مِن خلالِ هذهِ التَّعريفاتِ اللغويةِ أنَّ عُلماءَ اللغةِ السَّابقِ ذِكْرُهم عَزَفُوا على تعريفٍ واحدٍ للفظِ القاعدَةِ الذي يَحمِلُ معنَى الأساسِ والأصلِ.

1-2. اِصطلاحًا: تبايَنَ أهلُ الاِختصاصِ في التَّعريفِ الاِصطلاحي للقاعدةِ النَّحوية على خِلافِ التَّعريف اللغوي لهَا، فتعددتِ التعريفاتُ مِنها:

1. عرَّفها الشريفُ الجرجاني (ت 816هـ) قائلاً: «القاعدةُ هي قَضِيةٌ كُليَّة منطبقةٌ على جميعِ جُزئياتها وفُروعِها»[3].

2. ذكرَهَا محمد الفيومي (ت 77هـ) في معجمه: «الأمر الكُلِّي المنطَبق على الجزئيات التي تتبعُ موضوعًا ما كوجوب الرفع للفاعل، والنَّصب للمفعول، والجر للمضاف إليه وغير ذلك ...»[4]، ومثله قولُ ابن النَّجار (ت972هـ) نَقْلاً عنِ السَّبكي: «أمرٌ كليٌّ يَنطبقُ على جزئياتٍ كثيرةٍ تُفهَمُ أحكامُها مِنها.

---

[1] أبو الحسين بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت،1979م، مادة (ق عَ دَ)، ج5 ص108.

[2] الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت،1990م، مادة (ق عَ دَ)، ج2، ص525

[3] الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط1983،1م، ص171.

[4] أحمد محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار مطبعة بولاق، القاهرة، ط1905،3م، ج1، ص74

3. ومِنَ التَّعريفاتِ الحديثةِ يَرى مصطفى الزَّميلِي أنَّ القاعدةَ: «قضيَّةٌ كُليَّةٌ تَدخُلُ تحتَها جزئياتٌ كثيرةٌ وتُحيطُ بالفروعِ والمسائلِ مِن الأبوابِ المتفرقَةِ، والقاعدةُ إمَّا تَنطبِقُ على جميعِ الفُروعِ التي تَدخلُ تحتَهَا، وإمَّا أنْ تَشْمَلَ غالبًا الجزئياتِ أكْثَرهَا»[1].

فالمقصودُ بالقاعدةِ في معناهَا العام هي: قوانينٌ أو ضَوابطٌ أو أحكامٌ تَتَحَكَّمُ في الظَّواهِرِ اللغويَّةِ.

2- أنواع القاعدة النحوية:

يُعدُّ علمُ النَّحوِ قانونَ العربيةِ وميزانُ ضبطِهَا والذي يَقِيسُ نصوصَها، إذْ أخَذَ النُّحاةُ على عاتِقِهم جَمْعَ أصولِهِ وتَقنِينَ قواعِدِهِ، وبعدَ الجهودِ المُضْنِيةِ التي بَذَلُوها في عَمليةِ جَمعِ اللغةِ وتقعيد النَّحوِ العَربيِّ نظرُوا إلى تلكَ القواعدِ نظرةَ اِحترامٍ وتقديرٍ كَبيريْنِ؛ ممَّا جعلَهم رافِضين فكرةَ تَقبُّلِ أي أداءٍ لغويٍ خارجٍ عن القاعدةِ، وقسَّم النُّحاة هذهِ القواعدِ النحويَّةِ إلى:

2-1. قواعد التوجيه:

وفِيهَا يقولُ عصام محمد: «هي قوانينٌ تضبِطُ ما ذَكرَهُ النُّحاةُ مِن توَجيهٍ، وتنظرُ لهُ، وقد صِيغَتْ إمَّا للاِستدلالِ على الحكمِ، أو تعليلِهِ لتقرير هذا الحكم أو نفْيِه. وهي في الحقيقةِ القواعدُ الضَّابطةُ لهذهِ الأوجهِ والمؤثرةُ في الاِختيارِ، وتفضيلُ أحدِها على الآخرِ. فسيبويه حينمَا قالَ بِعمَلِ (إنّ) مع التَّخفيفِ في نحوِ قراءةِ مَنْ قرأَ قولَه تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾ ﴾ [هود/111] وقولهم: "إنْ عمرًا منطلقٌ" كان يضبِطُ الوَجْهَ الذي يرَاهُ قاعدةً توجيهٍ وهي قولُه: "وذلك لأنَّ الحرفَ بمنزلةِ الفعلِ فلَمَّا حُذِفَ مِن نفسِهِ شيءٌ لمْ يُغيَّر عَملُهُ كمَا لم يُغيَّر عملُ لمْ يكُ (...)»[2].

---

[1] محمد مصطفى الزميلي، القواعد الفقهية (مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والعلوم الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ع 14، ص 12 – 13.

[2] عصام محمد ناصر، قواعد التوجيه عند الأصوليين من النحاة "ابن الحاجب أنموذجًا"، حولية كلية اللغة العربية "بنين بجرجا"، جامعة الأزهر، مصر، ع: 15، 2011م، ج3، ص 45.

فَمِن هذهِ القواعدِ علَى سبيلِ المثال :

-من قواعد التوجيه المتعلقة بالسماع:

*الحملُ على المعنى كثيرٌ في كلامِهم.

-من قواعد التوجيه المتعلقة بالتأويل :

*ما لا يفتقرُ إلى تقديرٍ أولَى ممَّا يفتقرُ إلى تقديرِ.

-من قواعد التوجيه المتعلقة باستصحاب الحال :

*الأصلُ في الأسماءِ ألاَّ تعمل.

* الأصلُ في الحروفِ ألَّا تدخلها الإمالة.

-من قواعد التوجيه المتعلقة بالقياس :

*الفروعُ تنحط عن درجةِ الأصول.

-من قواعد التوجيه المتعلقة بالعامل والمعمول:

*العامِلُ سبيلُه أنْ يقدر قبلَ المعمول.[1]

وَمِن الذين آثرُوا على تَسميتِها بقواعدِ التَّوجيهِ هو د.تمام حسان، حيثُ قالَ: «المقصودُ بقواعدِ التَّوجيهِ تلكَ الضَّوابطُ المنهجيةُ التي وضَعها النُّحاةُ لِيلْتزِمُوا بها عِندَ النَّظرِ في المادةِ اللغويةِ سماعًا كانتْ أمْ اِستصْحَابًا أمْ قِياسًا التي تستعملُ لِاستنباطِ الحُكمِ»، وعَلَّلَ تَسمِيتَها بقولِه : «وإنَّما آثرتُ أنْ أُسَمِّيَ هذهِ القواعدَ(قواعدَ توجيهٍ) لِارتباطِها بالتَّعليلِ وبتَوْجِيه الأحكامِ عِندَ التَّأويلِ واِعتبارِ وجهٍ منها أوْلَى مِن الأخرِ بالقَبولِ»[2].

[1] المرجع السابق، ص46.

[2] تمام حسان، الأصول-دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000 م، ص 190.

– وَقسَّمَ د.تمام حسان ما أسْمَاهُ قواعدَ التوجيهِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ وهي:

•القواعد الاستدلالية.

•القواعد المعنوية.

•القواعد المبنوية، وهي نوعان : قواعد تحليلية، و قواعد تركيبية[1].

2-2. قواعد الأبواب:

هي القواعدُ الفرعيةُ أو الجزئيةُ التي تَتمثَّل في مسائلِ الأبوابِ النَّحويةِ كقواعدِ المبتدأ والخبرِ والفاعلِ والمفعولِ به، المضافِ والمضافِ إليه وغيرِهَا من الأبوابِ الأخرَى وتَجمَعُ أحيانًا القاعدةُ الواحدةُ فروعًا مِن أبوابٍ شتَّى وقد تختَصُّ القاعدةُ ببابٍ واحدٍ وذلكَ إذا كانتْ أمرًا كليًّا مُنطبقًا على جُزئياتِه وهو الذي يُعَبِّرون عنه بقولهم :" قاعدةُ البابِ كذا" ،فتعدَّدَتْ هذهِ القواعدُ بتعددِ الأبوابِ ومن النُّحاةِ الذين ألَّفُوا في هذا الموضوع أبُو جعفرِ النَّحاس الذي خصَّصَ كتابه " التُّفاحة" لتقسيمِ أبوابِ النَّحوِ مُدْرِجًا تحتَ كُلِّ بابٍ قاعدةً تضبِطهُ وهي كالآتي[2]:

- **باب أقسام اللغة العربية:**

أو بابُ أقسامِ الكلِم، قال النَّحاسُ في هذا البابِ: «اِعلم أنَّ العربيةَ علَى ثلاثةِ أقسامٍ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاءَ لمعنَى، فالاِسمُ ما جازَ أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو صَلُحَ فيه حرفٌ من حروفِ الخفض مثل: رجلٌ وفرَسٌ وزيدٌ وعمرُو وما أشبهَ ذلك»، والفعلُ ما دَلَّ على المصدرِ وحَسُنَ فيها الجزمُ والتَّصرفُ مثلَ: قامَ يقومُ وقعَدَ يقعدُ وما شابَهَ ذلك، وقال في الحرف:" هو ما دلَّ على معنى في غيره وخَلاَ مِن دليلِ الاِسمِ والفعلِ مثل: هَلْ وبلْ ومِنْ وإلى ومتى وقد ..."[3].

وقسَّمَ ابنُ مالك الكلمَ في أُلفيتِه إلى ثلاثةِ أقسام قائلاً:

---

[1] المصدر السابق، ص191.

[2] أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، مكتبة لسان العرب، بغداد، د.ط، 1965م، ص 14.

[3] نفسه، ص14.

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ *** وَاسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمْ[1]

قالَ اِبنُ عقيل في شَرحهِ لمطلَعِ أُلفية اِبنِ مالكٍ: «الكلامُ: اسمُ جِنسٍ واحدهُ كلمة، وهي إمَّا اِسمٌ وإمَّا فعلٌ، وإمَّا حرفٌ؛ لأنَّها إنْ دلَّتْ على معنىً في نفسِها غيرَ مقترنة بزمانٍ فهي الاِسم وإنْ اقترنتْ بزمانٍ فهي الفعلُ، وإنْ لم تَدُلْ على معنًى في نفسِها ـ بل في غيرِها ـ فهي الحرفُ»[2] فرُغم اِختلاف تسميةِ البابِ إلاَّ أنَّ التقسيمَ ذاتهُ.

- **باب الإعراب:**

لخَّصَ النَّحاسُ بابَ الإعرابِ قائِلاً: «اِعلمْ أنَّ الإعرابَ على أربعةِ أوجهٍ: الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ والجزم. فالرَّفعُ والنَّصبُ مشتركٌ فيهما الأسماءُ والأفعال، والخفضُ للأسماءِ خاصَّةً دون الأفعالِ، والجزمُ للأفعالِ دونَ الأسماءِ»، فإعرابُ الأسماءِ:" رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ، ولا جزمَ فيها"، وأمَّا إعرابُ الأفعالِ:" رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ، ولا خفضَ فيها ". كما ذَكَرَ علاماتِ الإعرابِ:"علامةُ الرفعِ ضَمُّ الآخر فتقول: زيدٌ وبكرٌ، وعلامةُ النَّصبِ فتحُ الآخر مثل: زيدًا وبكرًا، وفي الخفضِ كسرُ الآخر كـ: زيدٍ وبكرٍ"[3].

فاِمتازَتِ الأسماءُ على الأفعالِ بالخفضِ، واِختصَّتِ الأفعالُ بالجزمِ.

بينما في كتابِ "أوضح المسالك" جعلَ ابنُ هشام للإعرابِ فصلاً كاملاً، مُسترسَلاً في شرحِه فجَعلَ لكلِّ نوعٍ من أنواعِ الإعرابِ بابًا مستقِلاً بذاتهِ، وهي كما يلي[4]:

---

[1] نور الدين الأشموني، منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك، تر: الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1998م، ج1 ص23.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، ج1، د . ت ص 15.

[3] أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص15.

[4] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت، ص 39 – 42.

ـ **الباب الأول:** بابُ الأسماءِ السِتَّة، فإنَّها تُرفَعُ بالواوِ، وتُنصَبُ بالألفِ، وتُخفَضُ بالياءِ وهي: ((ذُو بمعنى صاحب، والفَمُ إذا فارقتهُ الميمُ، والأبُ، والأخُ، والحَمُ، والهَنُ))، على خلافِ النَّحاسِ الذي أقَرَّ بالأسماءِ الخمسة الأولى دونَ الأخيرة (الهَنُ).

ـ **الباب الثاني:** المُثَنَّى وهو: ما وُضِعَ لِاثنينِ وأغنَى عنِ المُتعاطفيْنِ، كالزيْدانِ والهِندانِ؛ فإنَّه يُرفعُ بالألفِ ويُجَرُّ ويُنصَب بالياء المفتوحِ ما قبلها المكسورِ ما بعدها وحمَلُوا عليه أربعةَ ألفاظ ((اثنيْنِ واثنتيْنِ مُطلَقًا، وكِلا وكِلتا مُضافيْن لمُضمَر)).

ـ **الباب الثالث:** باب جمع المذكر السالم، كالزيْدون والمسلِمُون؛ فإنَّه يُرفع بالواو، ويُجرُّ ويُنصَبُ بالياء المكسورِ ما قبلها المفتوح ما بعدها.

ـ **الباب الرابع:** الجمعُ بألفٍ وتاءٍ مَزيدتيْنِ " جمع مؤنث السالم"، كهندات ومسلمات؛ فإنَّ نصبَهُ بالكسرةِ نحوَ: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٤ ﴾ [العنكبوت/44]

ـ **الباب الخامس**[1]: مالا ينصَرِفْ، وهو ما فيه عِلَّتان من تِسع كأحسَنَ، أو واحدة منها تقومُ مقامَها كمسَاجد وصحراء؛ فإنَّ جرَّهُ بالفتحةِ نحو: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا ٨٦ ﴾[النِّساء/86] إلَّا إنْ أُضِيفَ نحو: ﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ٤ ﴾التين/4]، أو دَخلَتْهُ أل المعرِفة نحو: ﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ هُنَّ لِبَاسٞ لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاسٞ لَّهُنَّۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ وَعَفَا عَنكُمۡۖ فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقۡرَبُوهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ١٨٧ ﴾[البقرة/187]

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 76/ 78.

أو الموصولة نحو: ﴿ ۞ مَثَلُ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ وَٱلۡبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِۚ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٢٤ ﴾ [هود/24].

ـ **الباب السادس:** الأمثلة الخمسة وهي: كُلُّ فعلٍ مُضارع اتَّصَلَ به ألفُ الإثنين نحو: تفعلانِ ويَفعلان، أو واو جمع نحو: تفعلونَ ويَفعلُونَ، أو ياء المخاطبة مثل: تَفعلينَ؛ فإنَّ رفْعَهَا بثبوت النون وجَزْمَهَا ونَصْبَهَا بحَذفِها نحو: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ٢٤ ﴾[البقرة/64]، والنون علامةُ رفعٍ فتُحذَف نحو: ﴿ وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدۡ فَرَضۡتُمۡ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٢٣٧ ﴾[البقرة/228] ووزنهُ تَفْعُوا، وأصله "تَعْفُووا".

ـ **الباب السابع:** الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره ألفٌ كَيَخْشَى، أو ياءٌ كَيَرْم، أو واوٌ كَيَدْعُو؛ فإنَّ جَزْمَهنَّ بحذفِ الآخِر[1].

– وبعدَ التَّطَرُّق لأنواعِ الإعرابِ من خلال هذهِ الأبواب السبعة يتَجلَّى لنا سِرَّ هذه اللغة العظيمة المضبوطَةِ الأحكامِ.

- **باب الفاعل والمفعول به:**

يَأتي الفَاعلُ مرفوعًا دائِمًا سواءَ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّر، ويأتي المفعولُ به منصوبًا دومًا، تَقدَّمَ أو تأخَّر وأعطَى النَّحاسُ لنا مِثالاً لذلكَ في قولِه: «ضرَبَ زَيدٌ عُمرًا؛ رُفِعتْ زيدًا لأنَّه فاعل، ونُصِبتْ عُمرً لأنَّه مفعول به ومثله "أكْرَمَ أخوكَ أباكَ، ورَكِبَ زيدٌ فرسَكَ، ودخلَ عمرٌ دارَك"وقِسْ على ذلك، أمَّا في المثنَّى فنقُول: ضَربَ الزيْدانِ العُمريْنِ، وفي الجمع: ضربَ الزيدونَ العُمرينَ»[2].

[1] المصدر السابق، ص 78–80.

[2] أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، مكتبة لسان العرب، د.ط، 1965م، ص17.

كمَا وضَّحَ متى يتبعُ الفِعلُ فاعلَهُ في التثنيةِ والجماعةِ مُجيبًا نفسَهُ على سؤالِهِ (لماذا قالَ ضَربُوا ولم يقُل ضَربَ؟) ومُعلِّلًا: «لأنَّ الفعلَ إذَا تَقدَّمَ وُحِّدَ، وإذَا تأخَّرَ ثُنِّيَ وجُمِعَ للضميرِ الذي يكونُ فيه، نحو: زيدٌ قامَ، والزَيْدانِ والزيْدونَ: قامَا وقامُوا»[1]؛ أي ثَنَّى وجَمَّعَ النَّحاسُ الفِعلَ" قامَ" لأنَّه فعلٌ مُتَأخِّر.

ـ في حِينِ عَرَّفَ محمد محي الدين الفاعلَ على أنَّه: «الإسمُ المسنَدُ إليه فعلٌ، على طريقةِ فَعَلَ أو شِبْهُهُ، وحكمهُ الرَّفعُ؛ والمرادُ بالإسم: ما يشمُلُ الصَّريحَ نحو: قامَ زيدٌ' والمؤوَّل به نحو: يُعجِبُني أنْ تقُومَ' أي: قيامُكَ»[2].

أمَّا المفعولُ به في كتابِ الآجرومية هو:" الإسمُ المنصوب الذي يَقعُ به الفِعل، نحو: ضربتُ زيدًا وركِبتُ الفَرَسَ"، وهو قِسمان: (ظاهر، ومُضمَر)؛ فالظَّاهرُ ما تقَدَمَ ذِكرهُ، والمُضمَر قِسمان: مُتَّصل ومُنفصِل، فالمتَّصِل اثنا عشر، وهي: ضربني، وضربنَا، وضربَكَ، وضربَكِ، وضربَكُما وضربَكُم، وضربَكُنَّ وضَربَهُ، وضَربَها، وضربَهُما، وضَربَهُم، وضَربَهُنَّ.

والمُنفصِلُ اثنا عشر أيضًا وهي: إيَّاي، وإيَّانَا، وإيَّاك، وإيَّاكِ، وإيَّاكُما، وإيَّاكُم، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاه وإيَّاها، وإيَّاهُما وإيَّاهُم، وإيَّاهُنَّ[3].

وأرْدَفَ كذلك ابن آجُرُّوم في بابِ المفعولِ الذي لمْ يُسَمَّ فاعلُه قائلاً: «هو الإسمُ المرفوعُ الذي لمْ يُذكَرْ معه فاعلُه، فإنْ كان الفعلُ ماضيًا: ضُمَّ أوَّلُه، وكُسِرَ ما قبلَ آخِرِه.وإنْ كان مُضارعًا: ضُمَّ أوَّلُهُ، وفُتِحَ ما قبلَ آخِرِه»، وقسَّمهُما إلى قِسميْن: ظاهِر، ومُضمَر؛ فالظَّاهرُ كقولِكَ:" أُكْرِمَ عَمرٌو ويُكْرَمُ عُمرٌو"، والمُضمَرُ نحو: "ضُرِبْتُ، ضُرِبنَا، ضُرِبَا...الخ "[4].

---

[1] المصدر السابق، ص17.

[2] ينظر: عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2 د.ت، ج1، ص462-463.

[3] محمد بن داود الصنهاجي بن آجُرُّوم، الآجرُّومية، تح: حايف النبهان، تق: حسان الطيان، د.د، د.ب، ط1،2010م، ص 83.

[4] ينظر: ابن الآجرُّوم، الآجرُّومية، ص84.

- **باب المبتدأ والخبر:** في هذا البابِ تحدَّثَ النَّحاسُ عنِ الإبتداءِ عمومًا: «كلُّ اسمٍ يُبتَدأ به ولمْ يعملْ فيه عاملٌ ناصبٌ أو خافض؛ فإنَّه رفعٌ وخبرهُ رفعٌ مثلهُ إذا كان اِسماً واحدًا نقولُ من ذلك : (زيدٌ مُنطَلِقٌ)، رفعت زيدًا بالإبتداء، ورفعت منطلق لأنَّه خبرُ الإبتداء»[1].

في حين عرَّفَ آجُرُّوم كُلًّا من المبتدأ والخبر على حِدا إذْ يقول: «المبتدأ هو: الإسمُ المرفوعُ العارِي عنِ العوامل اللَّفظية، والخبرُ هو: الاسمُ المرفوعُ المسندُ إليه»، والمبتدأُ عندَه قسمان: (ظاهِر ومُضمَر) فالظَّاهرُ ما تقَدَّمَ ذِكرُه، والمضمَر: "ضمائر المتكلم والمخاطب، والغائب" نحو قولكَ: أنا قائمٌ، وأنتُم قائمونَ، هو قائمٌ.

وكذلك الخبر قِسمان: مفردٌ نحو :(زيدٌ قائمٌ)، ويأتي غيرَ مفردٍ على أربع حالات: الجار والمجرورِ نحو (زيدٌ في الدَّارِ)، والظَّرف (زيدٌ عندَكَ)، والفعلُ مع فاعلِه (زيدٌ قامَ أبُوهُ)، والمبتدأ مع خبرهِ (زيدٌ جاريتُهُ ذاهبَةٌ)[2].

- **باب العواملِ الدَّاخلة على المبتدأ والخبر:**

وهي ثلاثةُ أقسامٍ: كانَ وأخواتُها، وإنَّ وأخواتُها، وظَنَّ وأخواتُها.

أ ـ كان وأخواتُها: يَقولُ ابنُ عقيل: «تَرفعُ المبتدَأ تشبيهًا بالفاعلِ، ويُسمَّى اِسمُها، وتَنصِبُ خبرَهُ تشبيهًا بالمفعولِ ويُسمَّى خبرَها، وقسَّمها إلى ثلاثةُ أقسامٍ[3]:

ـ أحدها: ما يعملُ هذا العملَ مُطلَقًا، وهو ثمانية: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظَلَّ، باتَ، صار، ليس مثل: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾ ﴾ [الفرقان/54].

---

[1] ينظر: أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، مكتبة لسان العرب، ص 17.

[2] ابن آجرُّوم، الآجرُّومية، ص 68.

[3] ينظر: عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2 د.ت، ج1، ص269.

ـ الثَّاني: ما يعملُه بشرطِ أنْ يتقدَّمهُ نهيٌ أو نفيٌ أو دعاء وهو أربعة: زالَ، بَرِحَ، فَتِئَ، اِنْفَكَّ ومثالها بعدَ النَّهي:

صَاحِ شَمِّرْ ولاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المــوْ *** تِ، فنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ [1]

ومثالُها بعدَ النَّفي: قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ ﴾ [هود /118]

ومثالُهَا بعدَ الدُّعاء: اِسْتَشْهَدَ محي الدين بقولِ ذِي الرِمَّة في صَدرِ هذا البيت:

أَلَا يَا اُسْلَمِى، يَا دَارَمَيَّ، عَلَى البِلَى *** وَلاَ زَالَ مُنْـهِلاً بِجَرْعائِكِ القَطْرُ [2]

ـ الثالث: ما يَعْمَلُ بشرطِ تقدُّمِ "ما" المصدرية الظرفية، وهو (دَامَ) نحو: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ ﴾ [مريم/31].

ب ـ *إنَّ وأخواتُها:* فإنَّها تنصِبُ المبتدأ ويُسَّمى اِسمُها، وتُبْقي الخبرَ مرفوعًا فهو خبرُها، وهي: "إنَّ وأنَّ، لكِنَّ، وكَأنَّ، وليْتَ، ولعلَ"، نحو قولكَ: إنَّ زيدًا قائِمٌ، وكأنَّ عمرَ غاضِبٌ ".

ومعنى إنَّ وأنَّ للتوكيدِ، ولَكِنَّ للاِستدراكِ، وكأنَّ للتشبيه، وليْتَ للتَّمنِّي، ولعلَ للتَّرَجي والتَّوقعِ.

ج ـ *ظَنَّ وأخواتُها:* فإنَّها تنصِبُ المبتدأ والخبرَ على أنَّهُما مفعولانِ لها، وهي: ظنَّ، حَسِبَ خَالَ، زعَمَ، رأى، عَلِمَ، وَجَدَ، اِتَّخذَ، جعَلَ، سَمِعَ". فتقولُ على سبيلِ المثالِ: ظننتُ زيدًا مُنطلِقًا أو: خِلْتُ عمرَ شاخِصًا".

- **باب الأفعال:**

قسَّمَ النَّحاسُ الأفعالَ إلى أربعةِ أقسامٍ: "فعلٌ ماضٍ، ومضارِع، والأمر والنَّهي. فالماضي مفتوحُ الآخرِ أبدا، نحو: سارَ، وخرَجَ، ورَاحَ...، والمضارِعُ ما كانَ في أوَّلِه حرفٌ من حروفِ المضارَعة؛ وهي أربعةُ أحرفٍ المجموعَةِ في كلمة (أنَيْتُ)، كقولِكَ: أقُومُ، نَقومُ، يَقومُ، تَقُومُ.

[1] بيت من الشواهد التي لا يُعرَف قائِلُها (البحر الخفيف).

[2] البيت لذي الرمة بن عقبة، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين، دار إحياء التراث العربي، ج1 ص270.

وهذه الأفعالُ مرفوعَةٌ أبدا؛ ما لمْ يدخل عليها ناصِبٌ ينصِبُها أو جازمٌ يَجزِمُها. وأمَّا الأمرُ والنَّهيُ نحو قولكَ: قُمْ، اِذهبْ، ولا تدخلْ، ولا تَخرجْ وهُما مجزومانِ إلَّا إذا اسْتَقبلتْهُما (أل) التَّعريف، وألفُ الوصلِ؛ فحِينَئذٍ يُكسرانِ مثل:(اِضْربِ القومَ واطلُبِ الخيرَ ولا تطلُبِ الشَرَّ)[1] فهُنا كُسِرَتِ الباءُ لِالتقاءِ السَّاكنَيْنِ، وكذلكَ في قولِ:(أدِّبِ اِبنَكَ ولا تُطِعِ اِمرأَتَكَ) وقِسْ على ذلك.

- **باب النَّعت:**

تَعلمنَا بأنّ النَّعتَ أو الصِّفةَ هو التَّابِعُ للاِسم الذي قبلهُ أو الموصوف، وعرَّفهُ ابنُ الآجُرُّوم بقولِه: «النَّعتُ تابِعٌ للمنعوتِ في رفعِهِ ونصبِهِ وخفْضِهِ، وتعريفِهِ وتنكيرِهِ»[2]، كقولكَ: مرَرْتُ بمسجِدٍ كبيرٍ ودَخلتُ المسجِدَ الكبيرَ، وهذا المسجِدُ الكَبيرُ.

كمَا أدرَجَ في هذا البابِ (المعرِفة والنَّكِرة) قائلاً: «المعرِفةُ خمسَةُ أشياءَ: الاِسمُ المُضمَر نحو: أنا وأنتَ والاِسْمُ العَلَمُ هو أسماءُ النَّاسِ والبُلدان نحو: زيدٍ ومكَّةٍ، والاِسمُ المُبهَم نحو: هذا وهذهِ وهؤلاء، والاِسمُ الذي فيه الألف واللّام نحو: الرَّجُلِ والغُلامِ، وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعةِ».

أمَّا عنِ النَّكِرة فقال: «هو كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جِنْسهِ لا يختَصُّ به واحدٌ دُون آخَر. وتقريبُهُ: كُلُّ ما صَلَحَ دخولُ الألِف واللَّامِ عليه، نحو: الرَّجُلِ والْفَرَسِ»[3].

– ذَكَرَ صاحبُ الآجرومية بابَ " المعرفةِ والنَّكِرةِ" ضِمنَ بابِ النَّعتِ؛ حيثُ أنَّهُ رَبَطَ إتِّباعَ النَّعتِ لمنعُوتِه في الحركاتِ الإعرابيةِ والتعريفِ والتنكير، فألْحَقَ هذا الأخيرَ ليُضِيفَ عِلمًا على عِلْمٍ.

- **باب العَطف:**

[1] أبو جعفر النَّحاس، التفاحة في النحو، مكتبة لسان العرب، ص16.

[2] ابن الآجرُّوم، الآجرُّومية، ص 73.

[3] المصدر السابق، ص74.

وحروفُ العطف عشرةٌ وهي: الوَاو، والفاءُ، وثُمَّ، وأَوْ، وأَمْ، وإمَّا، وَبَلْ، ولاَ، ولَكِنْ، وحتَّى في بعضِ المواضِع، يقول النَّحاسُ: «تَعْطِفُ بهذهِ الحروف الثاني على الأول فتُصَيِّرُه في مثلِ حالِه من الإعرابِ في الرَّفعِ والنصبِ والخفضِ والجزمِ، تقولُ مِن ذلك: (جاءَ زيدٌ وعُمرٌ).

فرَفَعْتَ زيدًا لأنّه فاعل، ورَفعْتَ عُمَرًا لأنَّهُ معطوفٌ عليه بالواو»[1]، ومثله مع باقي الحروف: رأيتُ زيدًا فَعُمَرًا، مررتُ بزيدٍ ثمَّ عمرٍ، جاءني القومُ حتَّى زيدٌ ...إلخ.

- **باب التَّوكيد:**

كمَا اِتَّبَعتِ الصِّفةُ موْصُوفَها في كُلُّ حالاتِهِ، كذلكَ التَّوكيدُ تابعٌ للمُؤكَّدِ في رفعِهِ ونصبِهِ وخفضِهِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، وهو على نوعين: توكيدٌ لفظيٌّ: وذلك بإعادة اللفظةِ نفسُها مثلَ قولِكَ (العِلْمَ العِلمَ يا عُمرُ)، وتوكيدٌ معنويٌّ: من خلالِ حروفِ التَّوكيدِ، والتي عدَّدَها النَّحاسُ فكانت سبعةَ أحرفٍ:"النَّفسُ والعينُ وكُلْ وجميع وأجمَع واكتَعْ وابضَعْ، فَمثلا تقُول: (جاءنِي زيدٌ نفسُهُ) رُفِعَتْ زيدٌ لأنها فاعل، ورُفِعتْ نفسُه لأنَّها توكيدٌ له، ومثلهُ: مررتُ بالقومِ أجمعينَ؛ مررتُ بهِم كُلَّهم ...إلخ[2].

أيْ أنَّ التوكيدَ هو التَّابعُ الرَّافعُ للاِحتمالِ فإذا قُلتَ: جاءَ محمدٌ يُحْتَملُ أنْ يكونَ الكلامُ على تقديرِ مُضاف، والتقديرُ: جاءَ كِتابُ زيدٍ أو رسُولِهِ فإذا قُلتَ جاءَ زيدٌ نفسُهُ اِرتَفعَ الاِحتِمالُ.

- **باب البدل:**

يجْرِي البدَلُ على ما قَبلَهُ مِن الإعرابِ مَجْرَى النَّعتِ، قالَ ابنُ الآجُرُّوم: «إذا أُبْدِلَ اِسمٌ مِن اسمٍ، أو فعلٌ مِن فعلٍ، تَبِعَهُ في جميعِ إعرابِهِ»، وقَسَّمَهُ إلى أربعةِ أقسامٍ:" بَدَلُ الشَّيءِ مِن الشَّيءِ، وبَدَلُ البَعضِ مِن الكُلِّ، وبَدَلُ الاِشتِمالِ، وبَدَلُ الغَلَطِ، مثال ذلك: قامَ زيدٌ أخُوكَ، وأَكلْتُ الرَّغيفَ ثُلُثَهُ ورأَيْتُ زيْدًا الأسَدَ، أرَدْتَ أنْ تقُولَ: رأيْتُ الأسَدَ زيْدًا، فَغَلَطْتَ فأبْدَلْتَ زيدًا منهُ "[3].

---

[1] أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، مكتبة لسان العرب، ص 23.

[2] نفسه، نفس الصفحة.

[3] ينظر: ابن الآجرُّوم، الآجرومية، ص78.

- **باب منصوبات الأسماءِ:**

في كتابِ الآجُرومية:" المنصُوباتُ أربَعَةَ عَشَرَ وهي: الحالُ، والتَّمييزُ، وظرفُ الزَّمانِ وظرفُ المكانِ والمنُادى، والمسُْتثنَى، والمفعولُ معهُ، والمفعولُ مِن أجلِهِ، والمَصدرُ، واِسمُ لاَ، والمفعولُ به، وخبرُ كَانَ وأخواتِها، واِسمُ إنَّ وأخواتِها، والتَّابِعُ للمنْصُوبِ وهو أربعَةُ أشياء: النَّعتُ، والعطفُ، والتَّوكيدُ، والبَدَلُ " وسَنشْرَحُها بإيجازٍ دُونَ ترتيبٍ فيما يَلِي:[1]

أ ـ الحال: يقولُ فيهِ صاحِبُ كِتاب التُّفاحةِ: «اِعْلَمْ أنَّ الحالَ منصُوبٌ أبدًا، وهو كُلُّ اِسمٍ نكرَةٍ جاءَ بعدَ اِسمٍ معرفةٍ قدْ تَمَّ الكلامُ دُونَهُ، تقولُ مِن ذلكَ: جاءَ زيدٌ راكِبًا، نَصَبْتُ راكِبًا على الحالِ؛ أَيْ جاءَ في حالِ رُكوبِهِ ومِثْلُه: ذاكَ عبدُ اللهِ هاربًا وعِندَكَ عُمَرُ جالِسًا ...»[2]؛ أيْ أنَّ الحالَ هو الاِسمُ المنصُوبُ المفَسِّرُ لهيْئَةِ صاحبِهِ عندَ حُصولِ معنى عاملِهِ فهو وصفٌ في المعنى لصاحِبِهِ قيدٌ لعامِلِهِ.

ب ـ الظُّروف: يقُولُ النَّحاسُ: «اِعلمْ أنَّ الظُّروفَ على وجهين: ظرفُ زمانٍ وظرفُ مكان فالظَّرفُ مِن الزّمانِ مثلَ: اليومِ والليلةِ والسَّاعةِ والغُدوةِ والعَشيةِ والشهرِ والسَّنةِ وقبلَ وبعْدَ وما شابَهها مِن أسماءِ الزَّمانِ. والظَّرفُ مِن المَكانِ نحوَ: خَلْفَ وأمامَ ووَراءَ وفوْقَ وتحتَ وعِندَ وحَوْلَ وما أشبَهَ ذلكَ مِن أسماءِ المكانِ، مثلَ: جلَسْتُ عِندَكَ اليوْمَ، خَرجْتُ يومَ الجُمعةِ»[3].

ت ـ التَّمييز: "هو الاِسمُ الذي يُفَسِّرُ ما أُبْهِمَ مِن الذَّواتِ" وناصِبُهُ ما قبلَهُ من فِعلٍ أو عددٍ أو مِقْدارٍ نحوَ قولكَ: (مَلَكْتُ تِسعينَ نعجَةً) وهوَ مُبَيِّنٌ لِمَا اِنْبَهَمَ مِن النِّسبَةِ؛ فَنَعْجَةٌ تمييزٌ لِتِسعينَ ولإيهَامِها لصَلاحِيَتها لِكُلِّ معدودٍ،"ولاَ يكونُ إلَّا نكِرةً"؛ يَعنِي أنْ التمييزَ كالحَالِ لا يكُونُ إلَّا نَكرة "ولا يكون إلَّا بعدَ تمامِ الكلامِ "[4] كما تَقَدَمَ في الأمثلة.

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص81.

[2] أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص23.

[3] أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص 23.

[4] ينظر: ابن الآجرُّوم، الآجرُّومية، ص89.

ج ـ المسْتَثنَى: صنَّفَ ابنُ الآجُرُّوم حروفَ الإستثْناءِ إلى ثمانيةِ أحرفٍ وهي: إلاَّ وغيرَ وسِوًى وسُوًى وسَواءٌ وخَلاَ وعَدَا وحَاشَا، وفَرَّقَ بينَ المُستَثنَى بـ(إلَّا) والمُستَثنَى بباقي الحروف المذكورة. قائلًا[1]:«فالمسْتَثنَى بـ(إلَّا) يُنْصَبُ إذا كانَ الكلامُ تَامًّا مُوجَبًا نحوَ: قامَ القومُ إلَّا زيدًا ، وخَرَجَ النَّاسُ إلَّا عُمرًا »؛ أَيْ هو الذِي ذُكِرَ فيه المُسْتَثنى والمُستَثنى منهُ، والمُوجَبُ هو المُثْبَتُ أيْ الذي لَمْ يدخُلْهُ نفيٌّ ولا نهيٌّ ولا اِستِفهامٌ،«وإنْ كانَ الكلامُ مَنْفِيًا تامًّا» ؛ يعني أنَّ الكلامَ التَّامَ إذا تَقَدَّمهُ النفيُّ أو النَّهيُّ أو الاِستِفهام جازَ فيه: البدَلُ ،والنَّصبُ على الاِسْتِثناءِ نحو:ما قَامَ القومُ إلَّا زيدًا (بدَلُ بعضٍ مِنَ الكلِّ) أو إلَّا زيدٌ (وهذا مذهبُ جمهورِ العَربِ) ، «وإنْ كانَ الكلامُ ناقِصًا كان ذلكَ على حسَبِ العَوامِلِ»؛ أيْ إذَا كان الكلامُ ناقِصًا بِعَدمِ ذِكْرِ المُستَثنَى مِنهُ كان المسْتَثنى على حَسَبِ العوامِلِ التي قبلَهُ نحوَ:(ما قامَ إلَّا زيدٌ) وماَ ضربْتُ إلَّا زيدًا وما مررْتُ إلَّا بزيدٍ .

ـ أمَّا المُسْتَثنَى بـ: غَيرِ، وسُوىً، وسِوًى، سَواءٍ: مجرورٌ لاَ غَيْرُ؛ يعنِي أنَّ المُستَثنى بهذهِ الأدواتِ الأربعةِ يَجب جَرُّهُ بإضافتِها إليه، وأمَّا هي فلَها حُكم المستثنى بإلَّا السابق مِنْ وُجوبِ النَّصبِ مع التَّمامِ والإيجابِ، والمُستَثْنَى بـ: خَلاَ، عَدَا، حَاشَا يَجوزُ نَصْبُهُ وَجَرِّهِ نحو:(قامَ القومُ خَلاَ زيدًا وزيدٍ، وعَدَا عُمرًا وعُمرٍ، وحَاشَا زيدًا وزيدٍ)؛ فالمُستثنى بهذه الكلماتِ الثلاثِ يُجوزُ نصبُه بها على تقديرِها أفعالاً وجَرُّه بها على تقديرِها حروفًا.

د ـ المنادى: وهو عِندَ صاحبِ الآجُرُّوميةِ خمسَةُ أنواعٍ: المُفرَدُ العَلَمُ، والنَّكِرَةُ المقْصُودَةُ، والنَّكِرةُ غيرُ المقصودَةِ، والمُضافُ والمشَبَّه بالمُضافِ؛ فأمَّا المُفرد العَلَم، والنَّكرةُ المقصودةُ:"فَيُبنَيانِ على الضَّمِّ مِن غَير تنوينٍ نحوَ: يا زيدُ ويا رجلُ، وأمَّا الثلاثةُ الباقيةُ: منصُوبةٌ لاَ غيرُ كقولِ الأعمَى: يا رجُلاً خُذْ بِيدِي، ويا صاعِدًا جَبَلاً"[2].

[1] المصدر نفسه، ص 90.

[2] ابن الآجرُّوم، الآجرُّومية، ص 94.

هـ ـ المصدر:"هوَ الإسمُ المنصُوبُ أو المفعولُ المطلق الذي يجيءُ ثالثًا في تصريفِ الفعلِ مثل: كَتَبَ، يكْتُبُ، كِتابةً"؛ يعني أنَّ المصدرَ هو اِسمُ الحَدَثْ.

وجعلَ منه ابنُ الآجُرُّوم قِسمانِ:"لفظِيٌّ: ما وافقَ لفظُهُ لفظَ فِعلهِ نحوَ: قَتَلْتُهَ قَتلاً، وأمَّا ما وافَقَ معنَى فعلِهِ دُونَ لفظِهِ فهوَ معنَوِيٌّ نحوَ: جَلَسْتُ قُعودًا، وقُمْتُ وقُوفًا "[1].

–**والمفعُول معه:**" وهو الإسمُ المنصوبُ الذي يُذْكَرُ لبيانِ مَنْ فُعِلَ معَهُ الفِعلُ "؛ يعنِي أنَّهُ يُذْكَرُ لِبيانِ الذَّاتِ التي فُعِلَ الفِعلُ بِمُصاحبتِها ويُشترَطُ له أنْ يَقعَ بعدَ واوٍ مفيدةٍ للمَعيةِ نَصًّا كقولِكَ: (جاءَ الأميرُ والجيشَ، واِستَوَى الماءُ والخَشَبةَ).

ز ـ المفعول لأجلِهِ:" وهو الإسمُ المنصوبُ الذي يُذْكَرُ بيَانًا لسببِ وُقوعِ الفِعلِ، نحوَ: قامَ زيدٌ إجلالًا لعَمرُو"؛ فقامَ زيدٌ فعلٌ وفاعل، وإجلالاً: منصوب على أنَّه مفعولٌ لأجلِه، لأنَّه ذُكِرَ لبيانِ عِلَّةِ وقوع القِيامِ.

ح ـ اِسمُ لا : "اِعْلَمْ أنَّ (لا) تَنْصِبُ النَّكِراتِ بغَيرِ تنوينِ إذَا :باشَرَتِ النَّكرَة ولَمْ تَتَكَرَّرَ (لاَ) نحوَ: لاَ رَجُلَ في الدَّار ، فإنْ لَمْ تُباشِرها :وَجَبَ الرَّفعُ ،ووَجَبَ تِكرارُ "لا" مثلَ: لاَ في الدَّارِ رجُلٌ ولاَ امرأةٌ ، وإنْ تكرَرَتْ : جَازَ إعمالُها وإلغَاؤُها ،نحوَ: لاَ رَجُلَ في الدَّارِ ولا امرأةَ ، وإنْ شِئْتَ قُلتَ : لاَ رجُلٌ في الدَّار ولا امرَأةٌ "[2] ؛يعني أنَّ لا النَّافية للجِنسِ تَنْصِبُ الإسمَ وتَرفعُ الخَبر مثلَ (إنَّ) لكنَّها تختَصُّ بالنَّكِراتِ ولا تَعمَلُ في المعرِفَةِ ،ويُشْتَرَطُ أنْ تُباشِرَ ولا تُكَرَرْ فَإنْ دخَلَتْ على ما ليسَ مُضافًا ولا شبيهًا بالمضافِ فإنَّهُ يُبْنَى على الفَتحِ مِثلَما قلنا سابقًا:(لاَ رَجُلَ في الدَّارِ).

– وأمَّا المفعولُ به، وخبرُ كانَ وأخواتُها، واِسمُ إنَّ وأخواتُها، والتَّوابعُ ألا وهي: التَّوكيدُ، والنَّعتُ والعطفُ، البدَلُ، فذَكرناها سابقًا مع الشرحِ.

[1] المصدر نفسه، ص85

[2] ينظر: أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص 92.

ط ـ بابُ مخفوضات الأسماء:

المخْفُوضاتُ ثلاثةٌ: مَخْفوضٌ بالحَرْفِ نحو: 'مرَرْتُ بِزَيدٍ'، ومخفوضٌ بالإضافةِ نحوَ: 'جاءَ غُلامُ زيدٍ'، وتَابعٌ لِلمخْفوضِ نحوَ: 'مرَرْتُ بزَيدٍ أخِيكَ'[1].

–فأمَّا المخفوضُ بالحَرفِ فهوَ ما يُخفَضُ بـ: مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعَلى، وَفِي، ورُبَّ، والبَاءِ والكافِ واللَّامِ، وحروفِ القَسَمِ وهي: الواوُ، والباءُ، والتَّاءُ، وبواوِ رُبَّ، وبِمُذْ، وَمُنْذُ.

وَأمَّا ما يُخْفَضُ بالإضافةِ؛ فهوَ على قِسميْنِ :(ما يُقَدَّرُ باللَّامِ نحوَ: غُلامُ زَيدٍ، والذي يُقَدَّرُ بِمِنْ مِثلَ: ثَوْبُ خَزٍّ، وخاتَمُ حديدٍ، وبابُ خَشَبٍ)[2].

- **باب الضمير:**

تمَيَّزَ أبُو الحسَنِ بن عبدِ اللهِ الوَرَّاق في كتابهِ "عِللُ النَّحو" بطريقةٍ مختلفةٍ عن غيرِه مِن المؤلفين النَّحويين إذِ اِتَّبَعَ أسلوبَ السِّينِ والجِيمِ (سؤال وجواب) خلالَ تَدوِينهِ لأبوابِ النَّحوِ الذي يلفِتُ اِنتباهَ كل قارئٍ يقرأه، ويقولُ في صَدَدِ هذا البابِ: «إنْ قالَ قائلٌ: لِمَ جازَ أنْ يَقعَ الاِسمُ المرفوع والمنصوب ضميرًا مُنفصِلاً، ولم يكُنْ في المجرورِ إلَّا ضميرًا مُتَّصِلاً؟ فالجواب في ذلكَ: أنَّ المرفوعَ والمنصوبَ يجوزُ أنْ يُفصَل بينهما وبينَ ما عَمِلَ فيهما، والمجرورُ مع الجارِّ كالشيءِ الواحدِ، ولا يجوزُ الفصلُ فيهما، فلمَّا جازَ الفصلُ في المرفوعِ والمنصوبِ، وجَبَ أنْ يكونَ لهمَا ضميرٌ مُنفصلٌ، وأعْنِي بالمنفصلِ الذي يقومُ بنفسِه ولا يتَّصِلُ بعاملٍ، ولمَّا كان المجرورُ لا يجوز اِنفصالِه عن عاملِه، لم يكُنْ له إلّا ضميرٌ واحدٌ»[3].

فأمَّا الضَّمائر التي تنُوبُ الاِسمَ المرفوعَ والمنصوبَ فقد تمَّ ذِكرهُ سابقا في باب الفاعلِ والمفعول به المتَّصِلُ مِنها والمنْفصِل، وأمَّا بخُصوصِ الضَّمائرُ التي تَحِلُّ محلَّ الاِسمِ المجرورِ، وكمَا قالَ الورَّاقُ (لا يأتي المجرورُ إلَّا مُتَّصِلاً غيرَ منْفصلٍ)؛ حيثُ لا يجُوز الفصلُ

---

[1] ينظر: ابن الآجرُّوم، الآجرومية، ص99.

[2] المصدر نفسه، ص100.

[3] أبو الحسن محمد بن عبد الله الورَّاق، علل النَّحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 1999م، ص 411.

بينَ الاِسمِ المجرورِ وعاملِهِ نحو قولِكَ: (مَرَرْتُ بزيدٍ) فإذا فُصِلَ بين حرفُ الجرِّ الباءِ والاِسمُ الذي جُرَّ بها زيدٍ بَطُلَ عمَلُ الباءِ فيه، وهذا راجِعٌ لِقوةِ العاملِ أو ضُعفهِ.

- **باب الأسماءْ التي لا تنصرف:**

يقولُ النَّحاس: «اِعلمْ أنَّ الأسماءَ التي لا تنصرِف على عشرين وجهًا، عشرةٌ منها لا تنصَرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وعشرةٌ لا تنصرِفُ في المعرِفةِ تنصرِفُ في النَّكرة»[1].

وقال كذلك: «فأمَّا العشرةُ التي لا تنصرفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، فأحدُها ما كانَ على وزنِ (أَفْعَلْ) مِثل: أبيَض، أسوَد أحسَن، أفضَل وقِس على ذلك.

والثاني: ما كان على وزنِ فَعْلان الذي أنثاهُ فَعلى نحوَ: سكران وسكرى.

والثالث: ما كانَ على وزنِ أفْعِلاء مثل: أصدِقاء، أنبِياء، أولِياء.

والرابع: ما كان على وزنِ فُعَلاء نحو: عُقَلاء، عُلماء، فُقهاء.

والخامس: ما كانَ على وزنِ(فَعْلاء) مثل: بيضَاء، سوداء، صحراء.

والسادس: ما كان على وزنِ فَعْلَى نحو: مَرْضى، سَكْرى وما إلى ذلك.

والسابع: ما كان على وزنِ فُعْلَى مثل: بُشْرَى، حُبْلَى.

والثامن: ما كان على وزنِ فِعْلَى مثلَ: ذِكْرى، إحْدى

والتَّاسع: ما كان بعدَ ألفِ الجمعِ أكثر من حرفٍ واحدٍ مثلَ: مساجِد، دراهم، دنانير.

والعاشر: ما كان معدُولاً مِن العدد نحوَ: مَثْنَى، ثُلاث، رُباع».

وأمَّا العشرةُ التي لا تنصَرِفُ في المعرفة وتنصرِفُ في النَّكرة، فقالَ فيها: «فأحدُها كلُّ اسمٍ أعجمي على أكثرِ مِن ثلاثةِ أحرف مثل: إبراهيم وإسماعيل جبريل وميكائيل ...اِلخ.

والثاني: كُلُّ اِسمٍ مؤنثٍ على أكثرِ من ثلاثةِ أحرفٍ لاَ علامةَ فيه للتأنيثِ، مثل: زينب وسعاد ومريم وما أشبه ذلك.

والثالث: كُلُّ اِسمٍ في آخرِهِ هاءُ التأنيث، مثل: طلحة وحمزة وفاطمة وخديجة وما أشبه ذلك.

[1] أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص27.

والرابع: كُلُّ اِسمٍ لمؤنثٍ على ثلاثةِ أحرفٍ متحركةٍ، مثل: قدم وسفر وطرب وما أشبه ذلك.

والخامس: كُلُّ اِسمٍ لمذكر سُمِّيتْ به مؤنثًا، أو اِسمٌ لمؤنثٍ سُمِّيتْ به مذكرًا إذا كان على أكثرِ مِن ثلاثةِ أحرفٍ، كَرَجُلٍ سَمَّيتهُ زينب، أو اِمرأةٍ سَمَّيتَها جعفر وما أشبه ذلك.

والسادس: كُلُّ اِسمٍ على فعلٍ ممَّا لا تَحسُنُ فيه الألفُ واللاَّم، مثل: عمر وزَفر وقثَم وما أشبه ذلك.

والسابع: كُلُّ اِسم على وزنِ فاعُول مما لا تَحسُنُ فيه الألفُ واللاَّمُ، مثل: طالوت وجالوت وهارون وما أشبه ذلك.

وَالثامن: كُلُّ اِسمٍ على مثالِ الفعل المستقبل أو الأمر، مثل: أحمد ويزيد ويشكر وما أشبه ذلك[1].

وَالتَاسعْ: كُلُّ اِسمٍ عَلَى فَعْلانْ أَوْ فُعْلانْ أَوْ فِعْلانِ، إِذَا كَانَتِ النُونْ فيهِ زَائِدَةً، مثْلَ: عثْمَانْ وَسَلْمَانْ وعُمرَانْ وَمَا أَشْبهْ ذلِكَ.

وَالعَاشر: كُلُّ اسَمينِ جُعِلَا اِسْماً وَاحداً، مِثلَ: كَرب بلاء وحَضْرَ مَوتْ وبَعلْ بَكْ وَمَا أَشبهْ ذَلكَ.

واِعلمْ أنَّ أسماءَ الأنبياءِ عليهمُ السَّلام، لا تَنْصَرفُ في المَعرفةِ إلاَ سِتةُ أنبياء: نوحًا وهودًا ولوطًا، شعيبًا وصالحًا ومحمداً صلى الله عَليهِ – وعليهمْ –وسلمْ.

وأسماءُ البلدانَ كلُّهَا لا تنصرِفُ في المعرِفةِ إلاَّ واسِطاً ودابقاً وبدَراً وحنيناً وهجراً وَحجراً ، فإنَّكَ بِالخَيارِ فِي صَرفهَا وتركْ صَرفهَا.

وَكما بيَّنَ أَنَّ:"كُلَ اِسمٍ لَا ينَصرفُ فَإنَّهُ لَا يُنوَّنْ وَلاَ يُخَفَّضْ وَيَكونَ في مَوضعِ نَصبٍ بغَيرِ تنَوينٍ، وَكُلُّ مَا لاَ يَنصَرِفَ مِنَ الأسماءِ، إِذَا أَدخَلتَ علَيهِ الألِفَ واللاَّم وَأَضَفتهُ، اِنْصرَفَ نحَو قَوْلكَ: مرَرتُ بِالأَسودِ والسَّوداءِ والأَبيضِ والبيْضاءِ، ومَررتُ بِمسَاجِدِكُم ومنَابركِم"[2].

[1] المصدر السابق، ص 28.

[2] ينظر: أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص28–29

* هذهِ هيَ أبوابُ النَّحوِ بِقواعدِها المُختلفةِ ذَكَرْناها أهَمَّها مُحاوِلِينَ قدرَ الإمكانِ شرحَها بِشكلٍ واضِح، كما تَميَزتْ كُلُّ قاعِدةٍ مِنها بضوابِطٍ نحويَّةٍ جَعلَتْ مِن اللغَةِ العربيةِ لُغةً متَميزةً لاَ تَشُوبُها شائبة.

3-مميزات القاعدة النحوية:

يُمكن إيجازُ مميزاتِ القاعدةِ وخصائصِها العامّةِ، وإيضَاحُها كمَا يلي:

- مِن خصائصِ القاعدةِ ثلاثةٌ هي:صفةُ العُمومِ والكُلِيَّةِ والشُّمُول، وكانتِ الأولَى في مُقابِلِ الصِّفَتيْنِ الأخِيرتَيْنِ، فَيَقولُ الأمين ملاوي مُسْتَنبِطًا كلامَهُ مِنْ كتابِ (اللغةُ بين المِعيارية والوصفية) لتمَّام حسَّان :« ومعنَى ذلكَ أنَّ القاعدةَ لابدَّ أنْ تنطبِقَ على جَمهرةِ مفرداتها وليس من المُحتَمِ أنْ تشمَلَها جميعًا فلا يَشذُّ عنها شيءٌ و قد عبَّرَ بعضُ أصحابِ المناهج في الماضِي عن ذلك بقولهم:إن الشذوذَ يبررُ القاعدةِ،و مِن قواعدِ أصولِ النَّحوِ العربي قاعدةٌ تقول الشذوذُ لا يُنافِي الفَصاحَةَ»[1].
- مِن صِفاتِ القواعدِ النِّسبية واللاَّأبَدية التي تجعلُهَا قابلةً للمراجعةِ والتَّفسيرِ والتَّعديلِ، التي تَسلِب مِنها الحُكمَ المُطلَقَ.
- مَيَّزَ محمد العمروسي وهو مِنَ الباحثينَ المحدَثين القواعدَ النَّحوية بين صِنْفَيْنِ منها[2]:

-النوع الأول: يقُومُ الباحث اللغوي بِاسْتِقراءِ ظاهرة لغوية ما ثمَّ وصفِها، إذْ يُراعِي فيها تطوِّر اللغةِ مِن مرحلةٍ إلى أخرى؛ فيسعَى مُواكِبًا لهذا التَّطورِ بتَطويرِ وصف أدائِها من فترةٍ إلى أخرى.

- النوع الثاني : أمَّا في هذا النَّوعِ مِن القواعد النَّحوية تُعَدُّ القاعِدةُ ركيزةً أساسيةً تخْنَعُ لها كُلُّ ظاهرة لغوية مَهمَا عَرَاها مِن تَغيُرٍ أو مضَى عليها الزَّمن.

---

[1] الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة لنيل دكتوراه العلوم في اللغة، إشراف: السعيد هادف، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2009م، ص 269.

[2] ينظر: محمد أحمد العمروسي، الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين"رسالة نيل الماجستير"، كلية دار العلوم، جامعة الأزهر، مصر، 1978م، ص18.

- يقولُ الأمين ملاوي في خصائصِ القواعدِ النَّحوية: «القاعدةُ رهينةُ الإستعمالِ اللغويِّ صادرةٌ عنه مُمثلةً لأحكامِهِ، وهي بذلكَ جزءٌ لا يتجزأُ من نَسيجِ اللغةِ، وهو الجزءُ الضَّابطُ لخَواصِها والمرُشدُ إلى كَيفيةِ توظيفِها، وهي بهذا المفهومِ لا تُيَسِّرُ ولا تُسهِّلُ بالحذفِ أو الإهمالِ أو الإستغناءِ عن بعضِ جوانبِها، ذلك أنَّها تَسْرِي في جسمِ اللغةِ ولا تنْفَكُ عنها شئنًا أم لم نشأ. ومجموعةُ القواعدِ هي التي تَستَحِقُّ اِسمَ النَّحوِ»[1].
- قواعدُ التوجيهِ أو المنهج بتعبيرٍ أدق هي القواعد التي تُساق لتوجيه حكم نحوي أو الاستدلال له أو تعليله أو الاحتجاج به، فهي صنيع النحاة لبيانِ أنظمة اللغة.
- القاعدةُ وصفٌ لأداءٍ عمَليٍّ مُعيَّن في تركيبِ اللغةِ، والملاحظُ أنْ يكونَ هذا الأداءُ مُطردًا.
- القاعدةُ نتيجةٌ مِن نتائجِ الإستقراءِ فَمِنَ المستحسَنِ تطعيمُها بنماذجٍ كشواهدٍ تطبيقيةٍ زيادةً في الإيضاحِ ودعمًا لصدق الحكم[2].

ـ تُحَدِّدُ الحركاتُ شكلَ وكيفيةَ نُطقِ الكلماتِ، فحَدَّدَتْ هذه الميزاتُ المذكورة أعلاه القواعدَ النَّحويةَ وبَيَّنتْ منحَاها ودَورها البارزَ في تشكيلِ نسيجِ اللغة العربية، فكانتِ الضَّابطَ لها والمرُشِدَ لكيفيةِ توظِيفها، وكما قالَ الأستاذُ الأمين ملاوي سابقًا:" ومجموعةُ القواعدِ هي التي تستحِقُ اِسمَ النَّحوِ" وهاتِهِ المميزاتُ كان لها السببُ الأساسي لتَنالَ هذه القواعدُ وتستَحِقَ اِسمَ النَّحو.

[1] الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، ص 269.

[2] المرجع نفسه، ص270.

الفصل الثّاني

لغة الشّعر بين الإبداع والضرورة

1- مظاهر الضرورة الشعرية في العصور الأدبية

1-1. ضرورة الحذف والنقص

1-2. ضرورة الزيادة

1-3. الضرورة القبيحة

1-4. الضرورة المعتدلة

1-5. الضرورة المقبولة

1-6. الضرورات الصرفية

1-7. الضرورات النحوية

تمهيد

شهِدَ فصلُ الضَّرورة الشعرية والقاعدة النّحوية اهتمامًا من قبل اللغويين والنقاد قديمًا وحديثًا على حَدٍ سواء، وترددت أصداؤهُ في ميادين شتى من نحوٍ وصرف ونقدٍ وعروضٍ، واختلفت فيه أقوال النحاة إلى حد التعارض حتى أنَّه أصبح بذلك من أشد المباحث اللغوية إلباسًا وجَدَلًا، ومن أكثرها دراسةً وبحثًا، فالشاعر قد يخرج عن القاعدة النّحويّة أو الصرفية سواءً أكانت بالزيادة أو النقص أو الحذف وغيرها من الأحكام وهذا ما سُمي عندهم بالضرورة الشعرية، ولكلٍ رأيه الذي يؤيد به حجته، وذلك أن الشعر خاصية تختلف عن لغة النثر.

1/ مظاهر الضرورة الشعرية في العصور الأدبية:

1_1 ضَرُورة الحذف والنَّقص:

***حذف حركة إعراب:** وذلك في قول الشاعر اِمرؤ القيس[1]:

فَالْيَومَ أَشْرُبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ *** إِثْــمًا مِـنَ اللهِ وَلَا وَاغِــلِ.

محلُ الشاهد هنا الفعلُ المضارع (أشْربْ) وقد جاء ساكنًا ضرورة لإقامة الوزن، واِختلف النحاة في هذا البيت مابين قائل بالضرورة وبين رافضها، فجعل سيبويه هذا التسكين من الإشمام ويكون في الرفع ولم يرد في النَّصب إذْ يقول:" وقد يُسْكِنُ بعضهم في الشعر ويشم"، في حين نجدُ أن اِبن فارس والسيوطي يُنْكران ذلك وعداهُما من اِختلاس الحركات.

***حذف حركة:** نجد قول ذي الرمة[2]:

وَإِني مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجانِبِ الذي *** بِهِ أَنْتَ مِنْ بينِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ.

---

[1] اِمرؤ القيس، الديوان، اعتنى به وشرحه عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط2، 2004م، ص141.

[2] ذو الرمة، الديوان، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر والطباعة، لبنان، بيروت، 1982م، ص1014.

فالشاهد هنا (ناظِرُ) على تَقْديرِ: (فَنَاظِرُ)، وقدْ حذفت ضَرُورة وهذا على رأي سيبويه وتَبِعَهُ اِبن جني في ذلك، أمَّا الأخفش فيرى جواز حذفها.

وفي موضعٍ آخر يقول الشاعر[1]:

رَحِمَ اللهُ أَظْمًا دَفَنُهَا *** بسِجْتان طلحةَ الطلحان.

حُذف في هذا البيت المضاف فالتقدير (أعظم طلحة الطلحات) وقد أثار الشاعر هذا الحذف إيجازًا واِختصارًا لدلالة السياق على المحذوف، ونجد المؤيدين لهذا الطرح اِبن عصفور.

2_1 ضرورات الزيادة:

***كزيادة حرف:** ونجدها في قول اِمرؤ القيس[2]:

كأني بِفتحاء الجناحين لقوةٍ *** صُيُودٍ من العقبانِ طَأْطَأْتُ شِيمالي.

إذْ زيْدت الياء في قول (شيمالي)، ويذْكر ابن عصفور أنها من إنشاء الياء عن الكسرة.

***زيادة كلمة** كقول الشاعر الجاهلي النابغة الذبياني: [3]

إلَّا الأواريّ لدَ إنْ ما أبينها *** والنؤي كالحوضِ بالمظلومة الجلد.

حيث زيْدت"إنْ" هنا، وهي ضرورة شعرية، ومن النحاة الداعين بالقول هذا نجد سيبويه واِبن عصفور إذْ يقول:" زادَ"إنْ" بعد لا لشبهها بما، من حيث كانت للنفي".

وفي موضع آخر يقول العباسي بن مُعيَّة الرَّبْعي في قوله[4]:

---

[1] عبد الله بن قيس الرقيات، الديوان، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986م، ص20.

[2] اِمرؤ القيس الديوان، ص129.

[3] النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق: شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص03.

[4] إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية، مطبعة حسان، مصر، 1983م، ص191.

فِيْهَـــا عَيَائِيـــلُ أُسُـودٌ ونُمُر.

فمحل الشاهد هو(عَيائِيْلُ) فالياء زائدة نشأت من إشباع الكسرة للضرورة لأنه: جمع"عَيْلٌ"، وإنَّما يُجمع عَيّل على عَيَائل على وزن مفاعل، وذهب الكوفيون إلى أن زيادة الياء في كل اِسم يُجْمَعُ على" مفاعل" جائزة في الكلام والشعر.

ومن شواهد الزيادة قول الشاعر رؤبة بن العجاج[1]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزُ شَهْرَبَه *** تَرْضَى مِنَ اللَحْمِ بِعَظَمِ الرَّقَبَه.

الحُلَيْسِ: تصغير حلس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البردعة، الحليس: كنية الأتان في الأصل. الشاهد فيه أن اللام في (العجوز) زائدة وزيادتها في المبتدأ، شاذة لا يقاس عليها والأصلُ (لهي عجوز).

3_1 الضرورة القبيحة:

***ترخيم المنادى:** وذلك في قول الشاعر الجاهلي ابن لَوْذَان السَّدُوسِيّ[2]:

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنْسِ *** والرَّجْلِ ذي الأنْسَاغِ والحِلْسِ.

العنس: أصلهُ الناقة الشديدة. والحِلْسُ: كساءٌ يوضعُ على ظهر البعير تحت الرجل.

يا صاحُ: منادى مرخم، وأصلهُ: يا صاحبي.

الشاهد: يا ذا الضامر العنس، فإن" ذا" منادى مبني، والضامر العنس: نعت مقترن بال ومضاف.

[1] رؤبة بن العَجَّاج، مجموع أشعار العرب، اعتنى به: وليم بن الورد، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت، ص170.

[2] محمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النّحوية، مؤسسة الرسالة، ط1 ،2007م، ج2، ص170.

وقد روي برفع هذا النعت ونصْبِه، فذلَّ مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان.

ويقول الشاعر المخضرم (الجاهلية والإسلام) عمرو بن أحمر الباهلي[1]:

أَبُو حَنَشَ يُؤَرِقُنَـــا وَطَلْقٌ *** وَعَمّـــارٌ وَآوِنّـــةً أُثَـــالًا.

أبو حنش: كنية رجل، ومحل الشاهد هنا (أُثَالًا) مرخم في غير النداء" أثالة". فالمنادى عند اِبن مالك لا يُرخم إلّا في الضرورة، وإذا حصل في غيرها فهو شذوذ إذْ قال:" ولا يُرخم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى عارٌ من الشروط إلَّا ما شَذَّ من يا صاح وأطرق كرًا على الأشهر، إذ الأصل صاحب وكروان فَرُخِمَا مع عدم العلمية شُذوذًا".

يَا مَرْوُ مَطِيَّتي مَخْبُوسَةٌ *** تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَيْأسِ[2].

فالبيْتُ للشاعر الأموي الفرزدق، والشاهد هنا" يا مرو" أصْلُهُ: يا مروان حيث رَخَّمَهُ بحذف آخرِهِ وهو النون، ثُمَّ أَعْقب هذا الحذف حذْفًا آخر، فحذف الحرف الذي قبل النون وهو الألف لكونه حرفًا ساكنًا زائدًا معتلًا وقبله ثلاثة أحرف.

يقول البحتُري[3]:

ولِلصُّوف أَوْلَى بالأَئِمةِ مِنْ سَبَ اَلْ *** حَرِيْرِ وإِنْ راقَتْ بِصَبْغِ جِسَادِهَا.

حيث رخَّمَ كلمة سبائب، فالنحاة يزعمون أن (السب) في معنى السبائب، وهي جمع سبيبة أي شقة، فَحُذِف بعضًا من الكلمة لزيادته عن الوزن الشعري.

---

[1]أبو سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، لبنان، بيروت، د.ط، 1974م ص398.

[2]الفرزدق، الديوان، شرحه: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، بيروت، ط1، 1983م، ج2، ص296.

[3]البحتري، الديوان، دار المعارف، مصر، القاهرة، 2009م، ص677.

ومنْهُ قوله أَيْضًا[1]:

وَعَمْرُو بْنُ مَعْدِي إِنْ ذَهَبْتَ تُهِيْجُهُ *** وَأَوْسُ بْنُ سُعْدَى إِنْ ذَهبْتَ تُكَايْدُهْ.

حيث أراد (معديكرب)، ولكنه حذف لما اِضْطُرَّ، وهو من باب الترخيم وقد وردت هذه الضرورة عند الشاعر العباسي المتنبي[2]:

مَهْلًا أَلَا لِلّهِ مَا صَنَعَ اَلْقَنَا *** فِي عَمْرُو حَابِ وَضَبَّةِ الأَغْتَامِ.

لله: كلمة تعجب. عمرو حاب: أراد عمرو بن حابس فرخمها، ضبَّة: قبيلة من العرب مشهورة، الأغتام، الذين في منطقهم عجمة.

4_1 الضرورة المعتدلة:

***مَدُ المقصور**: ونجده في قول الشاعر العباسي أبو تمام[3]:

ورَثّ النَدَى وَحَوَى النُّهَى وَبَنَى العُلَا *** وَجَلَا الدُجى ورَمَا الفَضَا بِهُدَاءِ.

حيثُ قَصَّرَ (الفضاء) إلى (الَفَضَا)، وَمَدَّ (الهُدَى) إلى (الهُدَاءِ)، وقد اِختلف النحويون القدماء في هذه الظاهرة حيث يُحيزه الكوفيون في الشعر يمنعه البصريون، وحُجة البصريين قائمة على أصول الصنعة النحوية، لأنهم يرون أن مَدَّ المقصور ليس بِرادٍ لَهُ أصلٌ، وقالوا عن الشواهد التي اعتمد عليها الكوفيون في إجازة مَدَّ المقصور في الشعر إنها أبيات غير معروفة وغير معروف قائلها، وفد وصف اِبن هشام مسلك البصريين.

وفي موضع آخر يقول البُحتري[4]:

---

[1] المصدر السابق، ص585.

[2] المتنبي، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1983م، ص427.

[3] أبو تمام، الديوان، قدم له الأستاذان عبد الحميد يونس وعبد الفتاح مصطفى، د.ط، د.ت، ص06.

[4] البحتري، الديوان، ص16.

لَمْ تنمْ عَنْ دُعَائِهِمْ حينَ نَادُوا *** والقَنَاقَدْ قَدْ أَسَالَ فِيْهم قنَاء.

فَمَدَّ المقصور (القنا) إقامة لوزن التفعيلة (فاعلاتن).

ويقول صلاح عبد الصبور:

والحزن يولـد في المساء لأنَّـهُ حزن ضريـر

حزن طويل كالطريق من الجحيم إلى الجحيم

حزن صموت

والصمت لا يعنى الرضاء بأن أمنية تموتْ

وبأن أيامنا تفوت

وبأنَّ مرفقنا وهن

وبأنَّ ريحًا مِن عفن

مسّ الحياة فأصبحت وجميع ما فيها مُقيْت.

فَمَدَّ كلمة (الرضا) هنا وتحولت إلى (الرضاء) يعكس احتجاجًا قويًا على مَنْ يرى ذلك، فهو يركز عليها ليرفضها ويحمل الآخرين على رفضها، والسياق الذي وردت فيه يؤكد هذا ويومئ إليه[1].

***وصل همزة القطع:** وذلك في قول البحتري[2]:

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، ظواهر نحوية في الشعر الحر، دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور، دار غربي د.ط، 2001م، ص78.

[2] البحتري، الديوان، ص176.

اللهُ أَلله كُفُوا إِنَّ خَصْمَكُم *** أَبُو سعيد، وضَرْبُ الأَرْؤُسِ الجَدَلُ.

حيث قطع همزة الوصل (ال) في لفظ الجلالة إقامة للوزن.

وقول الفرزدق أيضًا في هجاء خالد بن عبد الله القسري[1]:

وَكَيْفَ يَؤم الناس مَنْ كَانَتْ امُهُ *** تدينُ بأن الله ليس بواحد.

فقد جعل همزة القطع في (أُمُهُ) همزة وصل، وقد عقد لَهُ ابن جني بابًا قال فيه:" باب في حذف الهمز وإبداله، قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعًا، وكلاهما غير مقيس عليه، إلّا عند الضرورة".

***قطع همزة الوصل:** وذلك في قول الشاعر الجاهلي لبيد بن ربيعة[2]:

أَوْ مَذْهَبٌ جُدُدٌ عَلَى أَلواجب *** ألنَّاطقُ المَزْبُورُ والمَخْتُومُ.

حيث قطع همزة (الناطق) للضرورة.

وفي موضع آخر يقول البحتري[3]:

مَا كَفَى مَوْقِفُ التَّفَرُقِ حَتَّى *** عَادَ بِالبَثِ مَوْقِفُ الإجتماع.

ومنه قوله أيضًا:

حَامِلٌ مِنْ خِلافةِ اللهِ مَا يَعْجَزُ *** عَنْهُ ذُوْ الأَيْدِ واللإضْطلاع.

وقوله أيضًا:

[1] الفرزدق، الديوان، ص151.

[2] لبيد بن ربيعة، الديوان، دار صادر، لبنان، بيروت، د.ط، د.ت، ص151.

[3] البحتري، الديوان، ص1244.

قَدْ_لَعَمْرِي_ أَعْطَتْكَ سَارِيَةُ الذُّل *** وَكَانَـــتْ عَزِيْـزَةَ الإمتـــاعِ.

حيثُ قطع همزة الوصل في (الاجتماع)، (الاضطلاع)، (الامتاع)، إقامة للوزن وهذه ضرورات يُضطرُ الشاعر لِاستعمالها حفاظًا على سلامة الوزن الشعري من الكسر وهي كثيرة في شعره.

1_5. الضرورة المقبولة:

***صرف الممنوع من الصرف:** وهي كثيرة لا سيما في العصر الجاهلي فنذكرُ بعضًا منها وذلك في قول اِمرؤ القيس[1]:

وَلَمَّا دَخَلْتُ الخِدرَ خِدْرَ عُنَيْزَة *** فَقَالَتْ لَكَ الويْلاتُ إِنَّكَ مُرجلي.

(فَعُنيزة) علم مؤنث ممنوع من الصرف، والأصلُ في الأسماء، التنوين ولذلك قال اِبن عصفور" رَدًا إلى أصله من الصرف" فكأن الشاعر رجع إلى الأصل في الِاستعمال.

الخِدْرَ: الهودج، والجمع الخدور، عنيزة: اِسم عشيقته وهي ابنة عمه، الولات، جمع ويلة وهي شدة العذاب.

وفي بيت آخر يقول زهير بن أبي سُلْمَى[2]:

تَبَصَّر خَلِيلَيَّ هَلْ تَرَى مِنْ ضَغَائِنٍ *** تَحَمَّلْنَ بالعلياءِ من فوقِ جُرْثُمِ.

فالظعائنُ النساءُ على الإبل، والمعنى هل استقرت وسكنت الظعَائن في عين المبصرِ، والظغائن لفظة ممنوعة من الصرف لعلة واحدة، وهي الجمع على وزن مفاعل، وصُرفت في الشعر

[1] أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، شرح المعلقات السَّبع، دارا لفكر للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، د.ط، د.ت ص15.

[2] زهير بن أبي سُلْمَى، الديوان، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1988 م، ص102.

لأنها أشبهت الأسماء المصروفة الأخرى وقد اِستشهد السيوطي بهذا البيت، وأجاز صرف ما لا ينصرف في النثر، وفي الشعر للضرورة.

ويقول" عمرو بن الأسود"[1]:

وَالخَيْلُ يضْرِبْنَّ الخِبَارَ عَوابسًا *** وعَلَى مَنَاسِجِهَا سَبَائبَ مِنْ دَمِ.

فَصرف (عوابس) ومنع سبائبَ مع أن العلة واحدة وهي صيغة منتهى الجموع.

1_6. الضرورات الصرفية:

***الإشباع في الفعل:**

أ/ الإشباع في الفعل لا يؤثر في إعرابه: ومن شواهده بيتان تداولتهما كتب النحو وقد ذُكِرَا سابقًا وهما: يقول اِبن هرمة:

وأنَّني حيث ما يثني الهَوَى بَصَري *** مِنْ حَيْثُمَا مَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظور[2].

ويقول عنترة:

ينباع مِنْ ذفرى غُضُوبٍ جَسْرَةٍ *** زَيَّافَةٍ مِثْلَ الفنيق المُكَـدَّم.

قال أبو علي:" أراد ينبع، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألِفًا"، وأراد: فأنْظُر فأشبع الضمة فأنشأ عنها واوً، وقد أجاز النحاة للشاعر أن يُشبع الحركة سواءً أكانت الفتحة أو الكسرة أو الضمة.

ب/ الإشباع في الفعل يؤثر في إعرابه: وذلك في قول قيس بن زهير[3]:

---

[1] عبد المالك بن قريب الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر القاهرة، ط3 1964م، ص80.

[2] إبراهيم بن هرمة، الديوان، تحقيق: محمد جبَّار المعيبد، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969م، ص118.

[3] قيس بن زهير، الديوان، تحقيق: عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، بغداد، 1972م، ص26.

أَلَمْ يأتيك والأنباءُ تنمي *** بما لاقَتْ لَهُونُ بني زِياد.

أراد" ألم يأتيك".

ويقول زبَّانُ بن العلاء:

هَجَوتُ زبَّانَ ثُمَّ جئتُ مُعتذرًا *** مِنْ هَجْوِ زبَّان لم تهجُو ولمْ تَدَعِ.

أراد" لَمْ تَهْجُ".

***الإشباع في الِاسم:** قال ذو الرمة[1]:

محانيق يَنْفُضْنَ الخِدَام كأنَّها *** نَعَامٌ وحاديهنَّ بالخَرْقِ صَادِحُ.

حيث جَمَعَ (محنق) على (محانيق) والمحنق من الإبل: الضامر من هياج أو غرث، والقياس أن يُجْمَعَ (محنق) على (محانق)، ولم يثر حوله خلاف بين العلماء واِكتفوا بعرض النماذج فقط.

وقال أيضًا:

وَعِيْطَا كأسْرَابِ الخُرُوجِ تَشَوَّقَتْ *** مَعَاصيرُها والعَاتقاتُ العَوانس[2].

حيث جمع (معصر) على (معاصير) والمعصر الجارية أول ما أدركت وحاضت والجمع معاصر والقياس أن يُجْمَعَ (معصر) على (معاصر) لكنه جمعه على (معاصير).

[1]أبو تمام، الديوان، ص147.

[2]المصدر نفسه، ص52.

1_7. الضرورات النحوية:

مِن هذه الضَّرائرِ التي سَنتطَرقُ إليها:" التقديمُ والتَّأخيرُ، الفصلُ بين المتضَاميْنِ، الحذفُ الإبدال والتَّغيير".

-ضرورة التقديم والتأخير:

جَعَلَ اِبنُ جنِّي مِن التَّقديمِ والتَّأخيرِ نَوعيْنِ (ما يقبَلُه القياسُ وما يسهِّلُهُ الاِضطرارُ)[1]، ويَنْدَرِجُ النوعُ الثاني تحتَ مُسَمَّى الضرورة وعُدَّ من ضرائرِ التَّركيب التي يُقَدَّمُ في بنائِها أو يُؤخَّر ومن أمثلةِ ذلك تقديمُ الخبرِ على المُبتدأ، وتَقديمُ التَّمييزِ على عامله، تقديمُ الاِسم المعطوفِ على العاطفِ تقديمُ الفاعلِ على عامله (الفعل) وغيرِ ذلك.

* تقديم الخبر على المبتدأ:

نجِدُ هذه الظَّاهرةِ في البيتِ العاشرِ مِن مُعلَقةِ الأعشى، إذْ يقول:

هِرْكَوْلَةٌ، فنقٌ، دُرْمٌ مَرافِقُها *** كَأَنَّ أَخْمَصَهَا بالشَوْكِ مُنْتَعِلُ [2]

الشَّاهد في هذا البيتِ: بعدَ وَصْفِ الأعشى عشِيقَتَهُ هريرةَ وخطَواتَها المُتثاقِلةِ، ويظهرُ لنا في قولِه:(دُرْمٌ مَرَافقُهَا) فنَرى الترتيبَ مُخالِفًا للتَّرتيبِ المعهودِ، إذْ قُدِّمَ الخبرُ المفردُ (دُرْمٌ) على المبتدأ المؤخَّر (مَرافِق) والهاءُ ضميرٌ عائدٌ على الخبرِ؛ فقُدِّمَ الخبرُ هنا وجُوبًا لأنَّ بالمبتدأ ضميرٌ يعودُ على الخبر.

كمَا قال الفرزدق:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتِنَا *** بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[3]

---

[1] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، د.ط، (د.ت)، ج2، ص382.

[2] محمد الدرة، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، مكتبة السوداي، جدة، ط2، 1989م، ج2، ص384.

[3] البيت منسوب للفرزدق في خزانة الأدب 444/1، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف لِابن الأنباري، ج1 ص66.

الشاهِدُ *هنا:* قَدَّمَ الخبرَ (بَنُونا) على المبتدأ (بنُو أبنائِنا)؛ حيثُ لا يَتبيَّنُ المعنَى المراد مِن ظاهرِ اللَّفظِ إلاَّ إذا أُوِّلَ على التَّقديمِ والتَّأخيرِ.

* تقديم التمييز على عامله:

ويقول المخبَّل السَّعدي:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بالفُراقِ حَبِيبَها *** ومَا كانَ نفسًا بالفُراقِ تَطِيبُ[1]

معنى البيت: اِستنكارُ الشَّاعرِ هُجرانَ سلمى عن حبيبِها، وأنَّ الهُجرانَ لا يطيبُ لها كَما لا يطيبُ لِكُلِّ نفسٍ بشريةٍ.

الشاهدُ في البيت : تقديمُ التَّمييزِ (نفسًا) على عاملهِ (تَطِيبُ) ، والأصلُ: (تَطِيبُ نفسًا) وقَدْ جَوَّزَهُ البعضُ مِن النُّحاةِ والبعضُ الآخر اِعتبَرهُ ضرورة، وكانَ هذا الشَّاهدُ مسْأَلَةَ خِلافٍ (هل يَتَقدَّمُ التَّمييزُ على عاملِه إذا كانَ فِعلاً مُتَصَرِفًا ؛حيثُ اِختَلَفَ الكوفيونَ في جوازِ تقديم التَّمييزِ إذا كان العاملُ مُتَصَرِّفًا مثلَ: (تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا) فَذَهبَ بعضُهم إلى جوازِهِ ووافقهُم على ذلِكَ أبو عثمان المازِني والمبرد مِن البصريين، في حينِ ذهبَ أكثرُ البصريين إلى أنَّهُ لا يجُوز.

أمَّا الكوفيُّونَ فاحتَجُّوا بقولهم:" الدليلُ علو جوازِ التقديمِ النَّقلُ والقياسُ؛ أمَّا النَّقلُ فقد جاءَ ذلكَ في كلامِهم أوْرَدُوا هذا الشَّاهد، وذَهبَ ابنُ الأنباري إلى عدمِ جوازِ تقديمِ التَّمييز على عاملهِ وأتَى بدلِيلِهِ مُبررًا:" وهو أنَّ التَّمييزَ في المعنى هنا هو الفاعلُ، والفاعلُ لا يجوزُ تقديمهُ على الفعلِ"[2].

قالَ المتنبي:

[1] ابن مالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والعلوم الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، (د.ت)، ج2، ص 778.

[2] أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين الصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي القاهرة ط2006،1م.

فهُنَّ أسَلْـنَ دَمًا مَقْلَـتِي *** وعَذَبَنْ قَلْبِي بِطُولِ الصَّدُودِ[1]

أنْكَرَ النُّحاةُ عليهِ تَقْديمِ التَّمييزِ (دَمًا) ودافعَ عنهُ العكبري قائلاً:" هو جائزٌ عندنا وعندَ المازنِي والمبرد مِن البَصريين، ومَنَعهُ الباقي كَقولكَ: تصَبَبَ عرَقًا زيد، يجوزُ تقديمُهُ إذا كانَ العاملُ فيهِ

فِعلاً مُتصرِّفًا فحُجَّتُنا نقلٌ وقياسٌ، وما دَلَّ على جوازِهِ البيت الذي سَبَقَهُ (نَفْسًا تَطِيبُ)"[2]

* تقديم الإسم المعطوف على المعطوف عليه:

مِن الضرائرِ النَّحوية التي أدرجتِ ضِمن هذا البابِ تقديم المعطوف على المعطوف عليه ينظر اللغويون إلى هذه الضرورةِ مِن حيثُ حُسْنِها وقُبحِها، وكثرةِ اِستعمالِها وتقبُّلها كما يقولُ القزاز ما جاء فيهِ المعطوفُ منصوبًا، كقول الشاعرِ:

جَمَعْتُ وفُحْشًا غِيبةً ونَمِيمَةً *** خِصَالاً ثَلاثًا لَسْتُ عَنْها بِمُرعَوِي [3]

الشاهدُ من هذا البيت: قَدَّمَ الشَّاعِرُ المعطوفَ(فُحْشًا) على المعطوفِ عليهما:(غيبَةً ونَميمَةً) لِاسْتِساغةِ هذا الضربِ مِن التقديم لدَى شُعراءِ زَمانِه وكثْرَةِ زمانِهِ.وهذا مِن غيرِ الجائزِ إتيانُه عند جميع النَّحويين في حالِ الجرِّ؛ فلا يَصِحُ أنْ نقولَ: مررتُ وعمرُو بِزيدٍ، أمَّا الرفعُ فهو مِن قبيحُ القولِ أو النَّظم؛ فهوَ مِن الضَّروراتِ.

ومنه قول الشَّاعر:

ألاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقِ *** عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ [4]

---

[1] أبو عبد الله العكبري، شرح ديوان المتنبي، تقديم: فاروق الطبَّاع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1977م، ج2 ص314.

[2] أبو عبد الله العكبري، شرح ديوان المتنبي، ص315.

[3] البيت المنسوب ليزيد ابن الحكم الثقفي، ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص328-329.

[4] شعر الأحوص الأنصاري، تقديم: شوقي ضيف، تحقيق: عادل جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2 ،1990م، ص239.

الأصلُ: أَنْ يقولَ:(عليكَ السَّلامُ ورحمةُ اللهِ)، **والشاهدُ في هذا البيت:** تقديمُ الاِسمِ المعطوفِ عليهِ (ورَحمَةُ) علَى المعطوفِ (السَّلامُ) فهذا هو الترتيبُ المألوفُ لدَى النُّحاة والذين أجازُوا هذا الضربَ مِن العطفِ همُ الكوفيُّون، أمَّا البصريون فلَمْ يقْبَلوهُ أو يُقِرُّوا بِه سواءٌ في الشِّعرِ أوِ النَّثرِ واِعتَبرُوا هذا البيتَ مِن الضرورة الشعرية.

* تقديم الفاعل على عامله (الفعل):

يقول ابن يعيش: «إذا كانَ الفاعِلُ كالجُزءِ مِن الفعلِ وجَبَ أنْ يَتَرتَّبَ بعدَهُ، ولهذا المعنى لا يجوزُ أن يَتَقَدَّمَ عليهِ، كمَا لا يجوزُ تقدِيم حرفَ مِن حروفِ الكلمةِ على أوَّلها»[1]، فهوَ يُقِرُّ أنَّ رُتبةَ الفعلِ أولاً ورتبةَ الفاعلِ يجب أنْ تكُونَ بعده.

مِن ذلِكَ قولُ عمرُ بن أبي ربيعةَ:

صَدَدْتِ فَأطْوَلْتِ الصُّدودَ، وقَلَّمَا *** وِصَالٌ عَلى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ [2]

الشَّاهد مِن البيتِ: قَدَّمَ أبو ربيعةَ الفاعلِ (وِصالٌ) على الفِعلِ (يَدُومُ)؛ وأصلُ الكلامِ :" قَلَّ مَا يَدُومُ وِصالُ"، ومِنَ النُّحاةِ الذين قَبَّحوا هذا سيبويه قائلاً في التَّقديمِ والتأخير :«ويَحتَمِلونَ قُبْحَ الكلامِ حتَّى يضَعوهُ في غيرِ موضِعهِ، لأنَّهُ مُستقيم ليسَ فيهِ نقصٌ »، شَارِحًا الشاهدَ المذكورَ:«أرَادَ (قَلَّما يَدومُ وِصال)،فَقَدَمَ وأخَّرَ مُضْطَرًا لإقامَةِ الوزنِ ،والوِصالُ على هذا التقديرِ فاعل مُقَدَّم والفاعِلُ لا يَتَقَدَّمُ في الكَلامِ إلاَّ أنَّهُ يبدأ به وهو مِن وضْعِ الشَّيءِ في غيرِ موضِعهِ، مُستَشهِدًا في وضعِ بعضِ الكلِماتِ مَوْضِعَ بعضٍ بقولِ المرارِ بن سلامة العَجلي [3]:

ولاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ *** إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوائِنَا

[1] موفق الدين أبي البقاء ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم: إيميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ،2000م، ج1 ص 75.

[2] المصدر نفسه، ج3، ص33.

[3] إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية، مطبعة حسان، القاهرة، ط1 ،1983 م، ص 244.

الشاهد هنا: قولُه: (سِوائِنا) والأصَحُّ أنْ يقولَ :(غَيْرُنَا)؛ فَوَضَعَ "سواء" موضِعَ "غير"، فقد عَرَضَ سيبويه ما سَبَقَ – إذن –في هذا البابِ لِمعنَى الضَّرورةِ؛ وعِلَلِها المصَحِّحَةِ لها.

وفي قولِ علقمة الفحل:

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبرَتَهُ *** إثْرَ الأحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ [1]

فَوَضَّحَ ابنُ عصفور هذهِ الظَّاهرة قائِلاً: «فإنَّكَ تُقَدِّمُ الفِعلَ على الإسمِ في سَعةِ الكلامِ، ولاَ يَجوزُ تقديم الإسمِ على الفعلِ إلَّا في ضَرورةِ الشِّعرِ، لولاَ الضَّرورةِ لقَالَ: أمْ هَلْ بَكى كبيٌر»[2].

* تقديمُ الصِّفة غير الصريحة على الصِّفة الصريحة:

أخَصَّ بعضُ النَّحويين تَقدُّمَ الصِّفةِ غير الصريحةِ (الجملة وشبه الجملة) على الصفةِ الصريحةِ المُفردَةِ بضَرورةِ الشِّعرِ، ونَصَّ ابنُ عصفور على أنَّ ذلكَ لاَ يجُوز إلاَّ في ضرورةِ الشِّعرِ، أو في نادرِ الكلام.

ومنه قولُ الشَّاعر:

وفَرْعٍ يُغَشِّي المتْنَ أسْودَ فاحِمٍ *** أثِيثٌ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ المتَعَثْكِلِ [3]

فَقَدَّمَ الوصف بجُملةِ (يُغْشِّي) على الوَصفِ بالمفْرَدِ بعدَها.

وقولِ الشَّاعر:

فكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَومٍ *** وجِيرَانٍ لنَا كَانُوا كِرَامِ [4]

---

[1] الأعلم الشنتمري، شرح ديوان علقمة ابن عبدة الفحل، تقديم: حنا نصر الجتي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت،1993م ص33.

[2] ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1999م، ص 163.

[3] البيت لإمرؤ القيس، ينظر: محمد الدرة، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، ص98.

[4] نور الدين الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص 242.

فَجُملةُ (لنا كانوا) صفةٌ غيرُ صريحة وقَدْ تَقدَّمت على الصفةِ المُفرَدَةِ (كِرامِ)، والصَّحيحُ جوازُ تَقدُّمِ الصفةِ غير الصَّريحةِ على الصفةِ الصريحة ولكنَّ الأغلَبَ هو العكس.

* تقديم الحرف:

قال أبُو الأخْزَرِ الحِمَّاني:

مَـرْوانُ مَـروانُ أخُو اليَـوْم اليَمِـي *** لِيَـومِ رَوْعٍ أوْ فَـعالِ مَكْرُمِ [1]

الشَّاهد: قولُ(اليَمِي) فحُذِفتْ الواو أو الأصَح قُلِبَتْ ياءً لإشباعِ حركةِ الميمِ التي قبلَها ألاَ وهي الكَسرة، اِستَشْهدَ سيبويه في قول الشَّاعرِ (اليَمِي) مقلوبُ اليَومِ للضَّرورةِ الشِّعريةِ، قال سيبويه: «الشَّاهدُ فيه قُلِبَ اليَومُ إلى اليَمِي، فأخَّرَ الواوَ ووقعت الميمُ قبلَها مكسورةً فانْقَلَبَتْ ياءً للكَسرةِ ومعنى اليَمِي: الشَّديدِ؛ كما يُقالُ: ليلٌ أَلْيَل لشدَّةِ ظلاَمِهِ، وكذلكَ: أشْعثٌ وشَعِث وأوْجَل وَوجِل ونظيرهُ مِنَ الكلامِ الكثير»[2].

وقِيلَ أنَّهُ أرادَ: أخُو اليومِ اليومُ، ثمَّ قُلِبَ فصَارَ (اليَمُو)، ثُمَّ نُقِلتْ الضَّمةُ إلى الميم على حد قول:"هذا بَكْرُ فتُصبِحَ بَكُرْ، فلمَّا وقَعتِ الواوُ طرفًا بعدَ ضمَّةٍ في الاِسمِ أبْدَلوا مِن الضَّمةِ كسرةً ثُمَّ مِن الواوِ ياءً؛ فَصارتْ " اليَمي" لكي تتناسب مع الكَسرةِ ما قبلَها[3].

* تقديم المفعول به على الفاعل:

مِن مظاهرِ تَقَدُّمُ المفعول به قي قولِ ابن زُمرك الأندلسي:

زَادَكَ اللهُ نَظْـرَةً وجَمَـالاَ *** بِخِـلاَلِ جَمالَـها في اِزْدِيـادِ [4]

---

[1] البيت للأخزر الحماني، ينظر: حسن إبراهيم حسن، سيبويه والضرورة الشعرية، ص 241.

[2] إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية، ص242.

[3] المصدر نفسه، ص243.

[4] ابن زمرك الأندلسي محمد بن يوسف الصريحي، ديوان ابن زمرك الأندلسي، تح: محمد توفيق النيفر، دار الغرب الإسلامي (د.ب)، ط1 1997م، ص75.

تَقدَّمَ المفعولُ به الضَّميرِ المتَّصل بالفعل " **أبقاكَ**"، وقَد جاءَ التَّقديمُ وُجوبًا على الفاعلِ لفظُ الجلالةِ الله انسِجامًا مع القاعدَةِ النَّحويةِ، وأفادَ تقدُّمهُ تخصيصَ الشَّاعرِ بأنْ زادَه اللهُ جلَّ وعَلاَ نظرةً وجمَالاَ.

-ضرورة الفصل بين المتضامين/ المتلازمين:

ذَهَبَ الخليلُ وسيبويه وجمهورُ البصريينَ إلى عدمِ جوازِ الفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه في الإختيارِ مُطلقًا؛ أي سواء أكانَ الفاصلُ ظرفاً أو جارًّا ومجرورًا أمْ غيرهما، وعِلَّةُ المنعِ عندَهما: أنَّ المضافَ يَعْمَلُ الجَرَّ في المضافِ إليهِ، وقبيحٌ الفصلُ بين الجارِّ والمجرورِ، لأنَّ المجرورَ داخِلٌ في الجارِّ فَصارا كأنَّهُما كلمة واحدة[1].وكذلكَ الحالُ مع: الصفة والموصوف، العددِ وتمييزِه وما شابهَها المتلازمات.

* الفصل بين المضافِ والمضاف إليه:

أوَّلُ ما نَلْقَاهُ من الأبياتِ التي وَقَعَ فيها الفصلُ هو قولُ عمرُو بن قَمِيئَة وهو يتحدَّثُ عن اِبنتِه:

لَمَّا رَأَتْ ساتِيدَمَا اِسْتَعْبَرَتْ*** للهِ دُرَّ اليَومَ مَنْ لَامَها [2]

الشاهد: قولُه (دُرَّ اليومَ مَنْ لاَمَها)؛ إذْ أضافَ (الدُّرَّ) إلى (مَنْ) معَ الفصلِ بينهما بالظَّرفِ (اليومِ) للضرورةِ.

وقول الشاعر المخضرَم أنس بن زنيم:

كَمْ بجُودِ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ *** وكَرِيمٍ بُخلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[3]

[1] إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية، ص 244.

[2] عمرو بن قميئة، ديوان عمرو بن قميئة، تح: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، ط2، 1994م، ص 71.

[3] البيت منسوب لأنس بن زنيم، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 176.

الشاهد: في قولِه :(كَمْ بِجودٍ مقرفٍ)؛ حيثُ أجازَ سيبويه في "مقرفٍ" الرفعَ والنَّصبَ والجر[1] لكن تأتي الضرورة إلَّا في رواية الجرِّ، فَفَصلَ ابن زنيم بين (كَمْ) المضافةِ إلى (مقرفٍ) بالجار والمجرورِ (بجودِ).

وفي قولِ ذي الرمة:

كَأَنَّ أصواتَ مِنْ إيْغالِهِنَّ بنَا *** أَوَاخِرَ المَيْسِ أصْواتُ الفَارِيجِ [2]

الشاهد في البيت: أضافَ ذُو الرِّمة الأصواتَ إلى أواخرِ الميْسِ مع الفصلِ بالجارِّ والمجرورِ (مِن إيغالهنَّ)، التقديرُ: كأنَّ أواخِرَ الميسِ.

ومِن الذين وَقَعُوا في الفصلِ اِضطِرارًا أبي حَيَّة النَّمِيري:

كمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا *** يَـهُـودِيٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ [3]

معنى البيت: شَبَّه رسوم الدار بالكتاب في دقتها، وخَصَّ اليهودَ لأن َهم أهل الكتاب.

الشاهد: فَصَلَ بين المضافِ (كف)والمضافِ إليه (يهودي) بأجنبي منهما وهو ظرفُ الزَّمانِ (يوما) والتقديرُ: بِكفٍّ يهوديٍّ يوما.

وعِلَّة منع الفصل بين المتلازمين عند الخليل وسيبويه أنَّ المضاف يعمل الجر في المضاف إليه، وقبيحٌ أنْ يُفصَلَ بين الجارِ والمجرورِ؛ لأنّ المجرور داخِلٌ في الجار، فصارَا كأنَّهما كلمةٌ واحدة[4].

---

[1] ينظر: حسن إبراهيم حسن، سيبويه والضرورة الشعرية، ص 253.

[2] أبو نصر أحمد الباهلي، ديوان ذي الرمة شرح الباهلي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط1 1982م، ج2 ص996.

[3] محمد حسن الشراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2007م، ج2 ص235.

[4] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، ج1988،1م، ص 295.

*الفصل بين الصفة والموصوف:

أَمَرت مِنَ الكتَّانِ خَيطًا وأرسَلت *** رَسُولاً إلى أُخْرَى يُعِينُها [1]

الشاهد: فَصلَ بينَ (رسُول) وصفتِه (جريئًا) بالجارِ والمجرور (إلى أخرى)، والتقديرُ: وأرسلت إلى أخرى رسُولًا جريئًا، كمَا فصلَ بينَ (أخرى) وصفتها الواقعة جملةً فعلية (تُعينُها) بـ: جريئًا.

ومنه قول عبيد الله بن قيس:

أزَجَرْتِ الفُؤادَ منكِ الطَروبَا *** أمْ تَصابَبْتِ إذْ رَأيتِ المَشيبَا [2]

الشاهد: فصلَ بين (الفؤاد) وبين صفته (الطروب) بالجار والمجرور (منك)، وهو يريدُ: أزجرتِ الفؤادَ الطروبَ منكِ.

* الفصل بين العدد وتمييزه:

اِستشهدَ سيبويه في (باب كم) على الفصْلِ بين العددِ وتمييزِهِ بالجارِ والمجرورِ للضرورة، يقولُ الشاعر:

عَلَى أنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى *** ثَلاثُونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ [3]

الشاهد: فصلُ الشاعر بين (ثلاثون) وتمييزه (حوْلاً) بالمجرور (للهجرِ) ضرورة، فجعَلَ سيبويه هذا لِمَ يَجوزُ في (كَم) الفصلُ بينها وبينَ تمييزِها بالظرفِ والمجرور في الكلام، فتَقولُ: "كَمْ في الدَّار رَجُلاً "

مع أنَّه لا يجوزُ الفصلُ بين أسماء العدد وتمييزها[4].

---

[1] بيت غير منسوب من البحر الطويل، وهو من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، ص 205.

[2] عبيد الله بن قيس الرقيات، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت ج1، ص 107.

[3] ينظر: إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية، ص260.

[4] المصدر نفسه، ص 261.

* الفصل بين (لَمْ) ومجزومها:

قال ذو الرمة:

فأضحَتْ مبَاديها قِفازا بلادها *** كأنْ لم سِوى أهلٍ مِن الوَحْشِ تؤْهَل

الشاهد: الفصلُ بين "لمْ " والفعل المجزوم بها (تُؤهَلْ)، والأصلُ: في المجزومِ بـ: (لَمْ) وغيرِها مِنَ الجوازِمِ أنْ لا يَفصِلَ بينهما شيءٌ " كأن لم يؤهلْ"، وما وردَ فيه مِن فصلٍ فقد خصَّهُ النُّحاة بالضرورة الشعرية قال اِبن جني: «وقدْ شُبِّهَ الجازِمُ بالجار فَفُصِلَ بينَهما كمَا فُصِلَ بين الجارِ والمجرورِ»[1].

أمَّا ابنُ عصفور فحَصَرَ الفصلَ بين "لَمْ" ومجزومها في ضرورة الشعرِ بحرفِ الجَرِّ وبالظَّرفِ واِستَدَّلَ بقولِ الشاعر:

نوائِبُ مِن لَدُن اِبنِ آدمَ لَمْ تَزَلْ *** تُباكِرُ مَن لَمْ بِالحوادثِ تَطْرقِ

والمقصُود: (تباكِرُ بالحوادث مَن لمْ تَطرُق)، فَفصلَ بين "لَمْ" ومجزومها بالمجرورِ " تَطرُقُ"[2].

-ضرورة الحذف:

لا يحذِفُ الشاعرُ لُيخَفِّفَ من طولِ الكلامِ، وَلعًا بالإيجازِ فحسب، وإنَّما يحذِفُ لإبلاغِ المعنى والحذفُ وَجهٌ مِن أوْجُه الضرورة الشعرية التي خالفت قواعد النُّحاة[3]، وسنُوَضَّحُ الكلامَ أكثَر مِن خِلال الشَّواهدِ الشِّعريةِ.

*حذف المنادى في غيرِ الدعاء والأمر:

وقولُ اِمرؤُ القيس:

كأنَّ ثَبِيرًا في عَرانِينِ وبلَه *** كَبِيرُ أُنَاسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

[1] ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، د.ط، (د.ت)، ج2، ص410.

[2] ابن عصفورالإشبيلي، ضرائر الشعر، ص 203.

[3] ينظر: محمد مشبال، البلاغة والأصول دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي، مكتبة لسان العرب، المغرب، الدار البيضاء (د.ط)،2006م، ص 149.

اِسْتَشهدَ به ابنُ جني على حذفِ المضاف وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه، كمَا ذكَرَ أنَّ اِبنَ علي الفارسي حمَلَ هذا البيت على حذفِ المضاف؛ لأنَّهُ كثيرٌ في كلامِ العربِ ولم يحمِلُه على مُخالفةِ القياسِ[1].

وقالَ رؤبة بن العجاج:

يا تُشبِهِينَ الشَّمسَ مَا لَمْ تُسْفِرِي *** فَإنْ تَرَيْ نَسْرًا كَلِيلَ الأَنْسُرِ

الشاهد: حذفُ المنادى المقَدَّر: (هذه)؛ ومعناهُ:" (يا هذهِ تُشْبهينَ الشَّمسَ)، قالَ ابنُ حبيب: وقولهُ يَا تُشبهينَ أرَادَ يا هذهِ تُشبهين الشَّمسَ (...)"[2].

* حذفُ المضاف مِن غيرِ دليل وإقامةُ المضاف إليه مقامه:

قال ذو الرمة:

عَشِيِّـةَ فَـرَّ الحَـارِثِيُّـونَ بَـعْـدَمـا *** قَضَـى نَحبَهُ في مُلْتَقَـى الخَيْلِ هَوْبَـرُ

الشاهد: حذفُ المضاف (ابن) وأقامَ المضاف إليهِ مقامهُ، وهو (هوبر)، والأصلُ أن يقولَ:" ابن هَوْبرِ"؛ فلاَ يُوجدُ ما يدُلُ على المحذوفِ مِن سياق البيتِ، إلَّا مِن خلال فهمِ المُخاطَب (المخاطَبُ هنا كانَ شاهدًا، فَلَمْ يَتَعَسَّرْ عليهِ مَعرفةُ المَعْنِي به في هذا البيت).

يقُول اِبنُ عصفور:" يجوزُ حذفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليهِ مقامَهُ في الإعرابِ وغيرِهِ إذا كانَ الكلامُ مُشْعِرًا بِحذفهِ، فإنْ لمْ يَكنْ الكلامُ مُشعِرًا بذلكَ لمْ يَجُزْ الحذفُ إلاَّ في ضرورةٍ"[3] مُسْتَدِلاً في كلامِه بالبيتِ المذكور أعلاه.

* حذف حرف النداء:

وفي قولِ المتنبي:

---

[1] محمد حسن شُراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ج2، ص 296.

[2] مارية عبد الغفور قاسم، الظواهر النحوية والصرفية في شعر رؤبة"دكتوراه في النحو والصرف "، إشراف: عبد الفتاح البحيري، قسم اللغة والنحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1998م، ص 435.

[3] ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، مثل القرب، تح: صلاح سعد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1 ،2006م، ص 214.

هَذِي بَرَزْتَ لنَا فَهجْتَ رَسِيسَا *** ثُمَّ اِنْصَرَفْتَ ومَا شَفَيْتَ نَسِيسَا[1]

معنى البيت: مدَحَ بها بن زريق الطوسي، والرسيس: ما رَسَّ في القلبِ مِن الهوى، والنسيس: بقيةِ النفسِ بعدَ الهزالِ والمرضِ.

الشاهد: حذف حرف النِّداء "يا" و "هذي" اسمُ الإشارة "هذه"، وكأنَّه يقول: هذه البرزة برزتَ لنا، والدليل على أنَّ حذف حرف النداء مع اِسمِ الإشارة لا يجوز عِندَه إلاَّ للضرورةِ الشعريةِ. وقال ابنُ عصفور: «كذلك لا يجوزُ هذا وأنتَ تريدُ: يا هذا، فَلو حذفتَ حرفَ النِّداءِ لَتَوالَى الحذفُ أيضًا، ولا يجوزُ هذا في ضرورةِ الشعرِ لأنَّ فيه إبهامًا يمنعُ ذلكَ»[2].

ومِن النُّحاةِ الكوفيين وتَبِعَهُم ابنُ مالك فاِسْتَدَّلُوا على جواز الحذفِ بقولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [البقرة /85]؛ أيْ يا هؤلاءِ ومع قولِ المتنبي السَّابقِ " هذي برزتِ لنا".

* حذف إمَّا: مِن الذين اِضطرُّوا إلى حذف إمَّا في قصائدهم الفرزدق في قوله:

تُلَمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها *** وإمَّا بأمواتٍ ألَمَّ خيالَها [3]

الشاهد: أجازَ النُّحاةُ حذفَ (إمَّا) الأولى في قولِه: بِدارٍ للضرورةِ، والتقديرُ: تَلَمُّ إمَّا بِدارٍ وإمَّا بأمواتٍ وهذا الشاهدُ خرَجَ على الضرورةِ فَحذَفَ إمَّا مِن غيرِ عوضٍ، لذلك بنا الحُكم النحوي هذا على النُّدرةِ وأنَّهُ مِن بابِ الضَّرورةِ.

* حذف حرف العطف:

---

[1] محمد حسن الشُراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ج2، ص 11.

[2] ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ،1998م، ج2، ص186.

[3] إسلام جانكير، دراسة الشاهد النحوي شعر شعراء النقائض أنموذجا بحث لنيل الدكتوراه في العربية، إشراف: مصطفى أجاه، كلية الإلهيات، جامعة بنغول ،2019م، ص 232.

وفي هذا يقولُ محمد حماسة: «هي ظاهرةٌ اِختَلَفَ فيها القدمَاءُ؛ إذْ أجازَهَا بعضُهم شِعرًا ونثرًا ومَنعَها بعضُهم شِعرًا ونثرًا، وأجازَها بعضهم في الشِّعرِ دونَ النثر، وعَدَّها ضرورةً في الشِّعرِ» كما دَرَسَ حماسة المواضعَ التي حُذِفَ فيها حرفَ العطفِ في شِعرِ صلاح عبد الصبور في قصيدة "كلماتٌ لا تعرفُ السعادة "[1]:

يـَا نِسْيـانُ، اِجعَلْ مـاضِينا مِن أصْـدافٍ،

مُستقبلُنا مِن تبْر

الشاهد: حُذِفَ حرفُ العطفِ بين المعطوفَيْنِ (ماضينا) و(مستقبلِنا)، غيرَ أنَّ حرفَ العطفِ غيرُ موجود، وهو مفهومٌ مقصودٌ مع عدَمِ وجودهِ، وليسَ ثمَّة أيُّ لبسٍ أو غُموضٍ.

مُستدلاً في كلامهِ هذا بما رواهُ أبو زيد المبرد:(أكلتُ خبزًا لحمًا تمرًا)، وهو من النحاةِ الذين أجازوا حذفَ حرفِ العطفِ[2].

-ضرورة الإبدال:

اِنقسمَتْ ضرائر الإبدال إلى ثلاثةِ أقسام، وهي:" إبدالُ حرفٍ بحرف، إبدال كلمةٍ بكلمة إبدال حكمٍ بحكم ".

* إبدال حرف بحرف: قال ابنُ هشام: «الأحرف التي تبدَلُ من غيرِها إبدالاً شائِعًا لِغيرِ إدغامٍ تسعة، يجمعُها (هَدَأْتُ مُوطِيًا)[3]، ومنه أمثلة كثيرة كإبدال " الياء مكان الحروفِ الصحاح" اِضطرَّ فيها الشعراء إبدال الياءِ مكانَ حرفٍ صحيح، مثل قول الشاعر:

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، ظاهر نحوية في الشعر الحر (دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور)، دار غريب القاهرة، د.ط، 2001م، ص134.

[2] المصدر نفسه، ص 130.

[3] مارية عبد الغفور قاسم، الظواهر النحوية والصرفية في شعرِ رؤبة، ص 455.

ومَنْهَلٌ ليسَ لهُ حَوَازِقُ *** ولِضَفادِيْ جَمَّةٍ نَقَانِقُ [1]

معنى البيت: يصفُ الشاعر مَنهلاً مُقْفِرًا لا وارِدَ له إلاَّ الضفادع ذات الأصوات.

الشاهد: إبدال الياء مِن العينِ في (الضفادع) ضرورة، ووجهُ ذلكَ اِضطرارُ الشاعرِ للإبدال هو تسكين الحرفِ لإقامة الوزنِ – فالعينُ لا تُسكَّن في الوصلِ–[2].

* إبدال كلمة بكلمة: وهو وضع المفرد مكان الجمع، كقول الشاعر:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُم تَعِفُوا *** فإنَّ زَمَانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ [3]

الشاهد: الأصلُ فيهِ (بطونُكم)، ولأنَّهُ اِسمُ جنسٍ أجازَ النُّحاةُ نيابةَ مُفردهِ عن جَمعهِ، إلاَّ أنَّ الشاعرَ هنا أفردهُ للضَّرورة.

* إبدال حكم بحكم: كاِستعمالِ "سواء" مكانَ "غير" كقَولِ الأعشى:

تَجانَفُ عَنْ جَوِّ اليمامةِ نَاقَتِي *** ومَا عَدَلَتْ مِن أهْلِها لِسِوائكَا [4]

الشاهد: وَضْعُ الأعشى (سواء) موضع (غير) ضرورةٌ شعرية، والتقدير قولهُ:" لغيركِما"، وقال هنا إبراهيم حسن: «ذهبَ الكوفيون إلى أنَّها تكون اِسمًا كغير وتكونُ ظرفًا، فَليسَ مجيئُها اِسمًا مقصورًا على الضرورة الشعرية»[5].

–ضرورة التغيير:

[1] البيت منسوب لخلف الأحمر، ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص226.

[2] إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية ،268.

[3] بيت مجهول القائل، ينظر: سيبويه، الكتاب، 108/1.

[4] البيت للأعشى ميمون، ينظر: سيبويه، الكتاب، 1 / 203.

[5] ينظر: إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية، ص282.

من مَسائلِ التَّغييرِ تنوينُ الاِسمُ المبني وهو ما نجدهُ في بابِ تنوينِ الاِسم المفردِ في النِّداءِ وهو مِن مواضعِ الخِلافِ بينَ النُّحاةِ، يقولُ القزاز: «مِما يجوزُ للشَّاعرِ تنوينُ الاِسمِ المفردِ المنادَى في الإعرابِ لأنَّ أصلَه النَّصبُ، إذا كان في المعنَى مفعولاً وإنَّما ضُمَّ المفردُ لِقلةِ تمكُّنهِ ووقوعِهِ موقعَ المضمرِ، قالُوا فَليسَ رفعهُ إعرابًا فيبقى عليه إذا نُوِّنَ، حتَّى كأنَّهُ فيهِ إعراب، فإذا نُوِّنَ بقي على ماهو عليه»[1].

ومِن هذا قولُ الشَّاعرِ:

سَـلامُ اللهِ يـا مَطـَرٌ عَليـهـا *** وَلَـيْسَ عَلَيْكَ يـا مَطَرُ السَّـلامُ [2]

الشاهد: ورَدَتْ لفظةُ (مَطر) في البيت مرتين، بشكليْنِ إعرابييْن مختلفين؛ فجاءتْ في الشطرِ الأول منوَّنة بالضَمِّ وفي الثاني جاءتْ مبنية، فتنوينُ الشاعر (مطر) الأولى ضرورة، لكي يقيمَ وزنَ البيتِ.

[1] القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تح: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت د.ط، د.ت، ص156.

[2] شعر الأحوص الأنصاري، تقديم: شوقي ضيف، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990م ص237.

الخاتمة

الخاتمـــة:

وكان ممَّا توصلنا إليه بعد هذه الدراسة مجموعة من النتائج يمكنُ حصرُها في النقاط التالية:

1.الضرورة الشعرية خاصية من خصائص الشعر يتميز بها عن النثر، فالشاعر يجوز لَهُ الخروج عن المألوف من القواعد اللغوية إذا اضطرَّ إلى ذلك.

2.إن لغة الشعر تخضع لضوابط يلتزم بها الشاعر دون غيره، وأهم هذه الضوابط الوزن والقافية اللذان يُقيدان الشاعر ولا يعطيانه حرية التَّعبير التي يمتلكها الناثر.

3.إن للشعراء أساليب خاصة يتجهون إليها بإرادتهم لابتداع وسائل خاصة في التعبير وهذا يعني أن شعرية اللغة تقتضي الخروج عن العرف النثري المُعْتَاد من أجل تحقيق فيم جمالي لا يستطيع الناثر تحقيقها من وجهة نظر بعض علمائنا.

4.من الضرورات الشعرية التي خالفت القواعد النحوية ومَسَّت النظام التركيبي للغة الشاعر هي ضرورة التقديم والتأخير، الفصلُ بين المتلازمين أو المتضامين، الحذف، الإبدال، التغيير.

5.ضرائر التقديم والتأخير نوعان: (ما يقبله القياس وما يسهله الإضطرار) ومن أمثلته: تقديم الخبر على المبتدأ، تقديم التمييز على عالمه، تقديم الاسم المعطوف على العاطف...إلخ.

6.إتفاق أغلب النحاة العرب كالخليل وسيبويه وجمهور البصريين على عدم جواز الفصل بين المتضامين ذلك بشكل مطلق، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، الجار والمجرور، ثُمَّ ومجزومها...إلخ.

7.الحذف بأنواعه في قواعد النحاة من الضرورات الشعرية وأمَّا في لغة الشعراء هي ولعٌ بالإيجاز لبلوغ المعنى المراد وتبليغه.

8.الإبدال والتغيير من الضرورات الشعرية على مدى العصور الأدبية ومن الشعراء الذين تَمَّ رصد مواطن الضرورة في شعرهم من شعراء العصر الجاهلي: النابغة الذبياني، اِمرؤ القيس، زهير بن أبي سلمى...إلخ، ومن شعراء العصر العباسي نجد: الفرزدق، البحتري، أبي تمام.

9.تداولت ضرورة الممنوع من الصرف كثيرًا بين الشعراء في العصر الجاهلي أبرزهم: زهير بن أبي سلمى، امرؤ القيس، عمرو أبو الأسود، ومن الذين لم نذكرهم نجد عبيد بن الأبرص سلامة بن جندل، سعدى بنت الشمندل.

10.الضرورة الشعرية ليست عيبًا يزري بصاحبه، بل على النقيض من ذلك، إنما هي مظهر من مظاهر اعتداد الشاعر بنفسه واقتداره على الخلق والإبداع.

11. علاقة الضرورة الشعرية والقاعدة النحوية من الناحية الأولى، علاقةُ اِحتدامٍ مابين المعايير النَّحوية وإبداعات الشعراء، ومن الناحية الأخرى علاقةُ تكاملٍ تعكسُ اِلتزاماتِ هذه اللغة مهما اِنحرفتْ عن المسارِ الذي حدَّدهُ النُّحاة العرب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم:** برواية ورش عن نافع.

(أ)

1-أحمد محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار مطبعة بولاق مصر، ط1 1905م.

2 – الأعلم الشنتمري، شرح ديوان علقمة الفحل، تقديم: حنا الجتي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1993م.

3-ابن الأنباري أبو البركات (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين: جودة والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 ،2002م.

4-الأمين ملاوي، جدل النّص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والإِستعمال "رسالة لنيل دكتوراه العلوم في اللغة" إشراف: السعيد الهادف، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة ،2009م.

5-إبراهيم بن هرمة، الديوان، تحقيق: محمد جبار المعيبَد، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969.

6-إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشّعرية، مطبعة حسان، القاهرة، ط1، 1983م.

7-إسلام جانكير، دراسة الشّاهد النحوي شعر شعراء النقائض أنموذجا "بحث لنيل الدكتوراه في العربية، إشراف: مصطفى أجاه، كلية الإلهيات، جامعة بنغول، 2019م

8-إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي تمام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1981،1م.

(ب)

9-البحتري: أبو عباد الوليد، الديوان، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2009م.

10-بشار بن برد، الديوان، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة الوطنية التونسية للتوزيع الجزائر، (د.ط) ،1976م.

11-البطليوس: أبو الفضل قاسم بن علي (ت561هـ)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط1، 1979م.

12-البغدادي عبد الفادر بن عمر(ت1093هـ)، خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1 ،1997م.

(ت)

13-أبو تمام: أوس بن الحارث الطائي، الديوان، تقديم: عبد الحميد يونس وعبد الفتاح مصطفى (د.ط)، (د.ت).

14-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1994م.

* الأصول دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط) 2000م.

(ج)

15-أبو جعفر النّحاس، التفاحة في النحو، مكتبة لسان العرب، بغداد، (د.ط)،1965م.

16-جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (د.ت) مادة (ضَرَرَ)، ج3.

17-ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج2.

18-الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، (د.ط)، 1990م.

(ح)

19-ابن الحسَن محمد بن عبد الله الورّاق، علل النّحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م.

20-أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، مادة (قَ عَ دَ)، ج5.

* الصَّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق محمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1997م.

(ذ)

21-ذو الرمة، الديوان، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت (د.ط)،1982م.

(ر)

22-رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، اِعتمد به: وليم بن الورد، مكتبة المثنى (د.ت).

23-ابن رشيق القيرواني: أبو علي الحسن(ت456هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده حققه وفصله وعلَّق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، دمشق، ط5 1981م.

(ز)

24-ابن زمرك الأندلسي محمد بن يوسف الصريحي، ديوان ابن زمرك الأندلسي، تحقيق: محمد توفيق النيفر، دار الغرب الإسلامي، (د.ب)، ط1، 1997م.

(س)

25-أبو سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الربح هاشم، دار الفكر بيروت (د.ط)، 1974م.

* ضرورة الشّعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985م.

26-سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1996م.

27-السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، الإقتراح، تحقيق: حمدي عبد الفتاح (د.د)، (د.ب)، ط2 ،2001م.

* الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 ،1985م.

* همع الهوامع في شرح الجوامع، تصحيح: بدر الدين النعسائي على نفقة أحمد أمين، مصر، ط1 1327م.

(ش)

28-شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: مكتبة الخانجي، القاهرة ط2 ،1990م.

* شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1996م.

(ع)

29-ابن عبد ربه الأندلسي أبو عمر أحمد، العقد الفريد، شرح وضبط وتصحيح: أحمد أمين وآخرون، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، 2003م.

30-عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، (د.ت)، ج1.

31-عبيد الله بن قيس الرقيات، ديوان الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، ط1 (د.ت).

32-أبو عبد الله الحسين المزوزني، شرح المعلقات السبع، دار الفكر، بيروت، (د.ط) (د.ت).

33-ابن عبد العكبري، شرح ديوان المتنبي، تقديم: فاروق الطّبّاع، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت ط1، 1977م، ج1.

34-عبد المالك بن قريب الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف، القاهرة، ط3، 1964م.

35-عصام محمد ناصر، قواعد التّوجيه عند الأصوليين من النّحاة " ابن الحاجب أنموذجًا" حولية كلية اللغة العربية" بنين بجرجا"، جامعة الأزهر، مصر، العدد:15 ،2011م.

36-ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: فواز الشّعار، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1988م، ج2.

* ضرائر الشّعر، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1999م.

* مَثَلُ القُرب، تحقيق: صلاح سعد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1 ،2006م.

37-عمرو بن قميئة، الديوان، تحقيق: خليل إبراهيم العطيّة، دار صادر، بيروت ط1994،2م.

(ف)

38-فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 ،1996م.

39-الفرزدق، الديوان، شرحهُ: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1 ،1983م ج2.

(ق)

40-القزّاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التّواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت).

41-قيس بن زهير، الديوان، تحقيق: عادل جاسم البيّاتي، مطبعة الآداب، بغداد،1972م.

(ل)

42-لبيد بن ربيعة، الديوان، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

(م)

43-مارية عبد الغفور قاسم، الظواهر النحوية والصرفية في شعر رؤبة " رسالة دكتوراه في النحو والصرف"، إشراف: عبد الفتاح البحيري، قسم اللغة والنحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1998م.

44-ابن مالك الطائي الجياني(ت672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والعلوم الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، د.ت.

* شرح التَّسهيل، تحقيق: عبد الرحمان السيد ومحمد المختون، دار مجر، القاهرة، ط1 1990م.

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كمال بركات، دار الكتاب العربي، مصر (د.ط) 1967م.

45-المبرد: أبو العباس محمد(ت685هـ)، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مرجعة: بديع إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

46-المتنبي: أحمد بن الحسين أبو الطيب المتنبي، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت (د.ط)،1983م.

47-محمد أبو عبيد الله المزرباتي (ت384هـ)، الموشح: مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة (د.ط)، (د.ت).

48-محمد أحمد العمروسي، الاطراد والشّذوذ، في النحو العربي بين القدامى والمحدثين "رسالة نيل الماجيستير"، كلية دار العلوم، جامعة الأزهر، مصر،1978م.

49-محمد بن داوود الصهناجي "بن آجُرُّوم"، الآجُرُّمية، تحقيق: حايف النبهان، تقديم: حسان الطيَّان، (د.د)، (د.ب)، ط1، 2010م.

50-محمد التنوجي/راجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة، مراجعة: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،2001م.

51-محمد حسن الشُرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة بيروت ط1 ،2007م، ج2.

52-محمد حماسة عبد اللطيف، ظواهر نحوية في الشعر الحر (دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور)، دار غريب، القاهرة، (د.ط)،2001م.

* لغة الشّعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، (د.ب)، ط1 ،1996م.

53-محمد الدُّرة، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، مكتبة السوادي، جدة ط2 1989م، ج2.

54-محمد صويلح المالكي، الضرورة الشعرية في الشعر العباسي"دراسة نحوية وصرفية في اِستعمالات أبي تمام والبحتري والمتنبي"، ال عدد37، كلية اللغة العربية بالزقازيق، 2017م.

55-محمد مصطفى الزميلي، القواعد الفقهية"مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والعلوم الإسلامية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، العدد:14، (د.ت).

56-محمد ميشال، البلاغة والأصول دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي، مكتبة لسان العرب، الدار البيضاء، (د.ط)، 2006م.

57-منير سلطان، بديع التّركيب في شعر أبي تمام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1 (د.ت).

(ن)

58-النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق: شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

59-أبو نصر أحمد الباهلي، ديوان ذي الرمة شرح الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح مؤسسة الإيمان، جدة، ط1، 1982م.

60-نور الدين الأشموني، في شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 1998م.

* منهج المالك إلى ألفية ابن مالك، ترجمة الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 1998م.

(هـ)

61-ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (د.ط)، (د.ت).

(ي)

62-ابن يعيش: موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل للزجاجي، تقديم: إيميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ج1.

الملخص

إنَّ الخروج اللغوي الإستعمالي على القاعدة النحوية يُظهر لنا أنَّ اللغة لا تتميزُ بخضوعها التَّام للقواعدية؛ ذلكَ لأنَّها تُستعمل بطرقٍ شتَّى على مدى العصور، في حين حاولَ النُّحاة فرضَ القواعدِ عليها رغبةً في تقعيد اللغة العربية وضبطها. والضَّرورة الشعرية في أقرب تعريفاتها هي الخروج على القاعدة النَّحوية والصَّرفية في الشعر خاصةً؛ إمَّا لإقامة وزنٍ أو تسويةِ قافية.

وآثرنا أنْ يكون هذا البحثُ عن القاعدة النَّحوية والضَّرورة الشعرية، وِفقَ منهجيةٍ تقتضي دراسة ما مَيَّز لغةَ الشعرِ عنِ النَّثر، وقانونَ اللغة العربية "النَّحو" بما فيه من معايير وضوابط.

ووِفقًا لهذه الدراسةِ اِقتضى علينا تقسيم البحث إلى فصلين: فصل نظري تطرقنا فيه إلى مفهوم كُلٍّ من الضَّرورة الشِّعرية والقاعدة النَّحوية، إلى جانب آراء النُّحاة في الضَّرورة والأوجه التسعة لها، كمَا ذَكَرنا أنواع القاعدة النحوية ومميزاتِها، وفصل آخر تطبيقي كان دراسةً نحويةً للضرائر الشعرية في مختلف دواوين الشعر.

وبناءً على هذا توصلنَا إلى جملة من النتائج اِختزلَها ابنُ جني في قوله: «فمتَى رأيتَ الشَّاعرَ قد اِرتكبَ مثلَ هذه الضَّرورات مع قُبْحها واِنخراق الأصولِ بها، فاعلمْ أنَّ ذلك ما جَشمه منهُ وإنْ دَلَّ مِن وجهٍ على جَوْرِه وتعَسُّفه؛ فإنَّهُ مِن وجهٍ آخر مؤذَنٌ بصِيالِه وتَخمُّطِه، وليسَ بقاطعِ دليلٍ على ضَعفِ لُغته ولاَ قُصوره عَنِ الوجهِ النَّاطقِ بفصاحتِه».

Abstract

The use linguistic departure from the gramatical rule shows us that the language is not charactezied by its complete submission to the grammatical rule; this is because it has been used in various ways throughout the ages, while the grammarians tried to impose rules on them in order to structure and control the language.

The poetic necessity in its closest definition is to deviate from the grammatical and morphological base in poetry in particular ,either to establish weight or to equalize rhyme.

We preferred that this research be on the grammatical rule and poetic necessity, according to a methodology that requires studying what distinguished the language of poetry from the language of prose, and the Arabic language law (grammar) with its standards and controls.

According to this study, we had to divide the research into two chapters: A theoretical chapter in which we touched upon the concept of both poetic necessity and the grammatical rule, in addition to the grammarians ‘opinions about necessity and its nine aspects, we also mentioned the types of grammatical rule and their features, and another applied chapter was a grammatical study of poetic adverbs in various poetry collections.

Based on this, we came to a set of conclusions that Ibn Jinni summarized in this saying :"So when you see the poet committing such necessities even though they are ugly and principles are violated, then know that is what he has taken from him, even if this indicates that".